السويداء ازدحام على الوقود

ضوء لنا

شهرية مستقلة تصدر عن المركز السوري للصحافة والنشر

نيسان 2015 العدد (20)

4 السويداء قتيل تحت التعذيب في معتقلات النظام بدمشق

6 دار العدل في حوران تطالب باعتقال قادة داعشيين في لواء شهداء اليرموك

29 سيف الفصل من العمل يسلط على المعارضين في سوريا

ملف العدد

22 مؤتمرات وتحالفات المعارضة السورية داخلاً وخارجاً

10 دوامة "جنيف".. التسويف في الملف السوري

18 المعارضة السورية تحولات وفق مقاييس دهاليز المفاوضات

منتدى المعرفة وحرية التعبير

السوريون في دول اللجوء

لسنا منبراً لأحد.. لسنا ملكاً لأحد.. نسعى لكي نكون أحد أصوات العقل والتوازن في سوريا الجديدة

WWW.dawdaa.com dawdaa.syria@gmail.com WWW.facebook.com/dawdaanewspaper

- قتيل من السويداء تحت التعذيب في أحد معتقلات النظام بدمشق ٤
- دار العدل في حوران تطالب باعتقال قادة داعشيين في لواء شهداء اليرموك ٦
- الجيش الحر وكتائب إسلامية يسيطرون على معبر نصيب في درعا ٨
- بيان لقوى وشخصيات سياسية واجتماعية في السويداء رداً على جرائم الخطف والقتل ٩
- دوامة جنيف .. التسويف في الملف السوري ١٠
- جنوب دمشق تقاطعات الصراع وجحيم التسويات ١٣
- موسم المؤتمرات السورية .. القاهرة نموذجاً ١٤
- جهات درعا بين التشظّي و التكامل ١٦
- المعارضة السورية..تحولات وفق مقاييس دهاليز المفاوضات ١٨
- لقاء موسكو٢ ما له وما عليه ٢٠
- الثورة في سنواتها الأربع تقرير يشمل مؤتمرات ولقاءات المعارضة السورية في الداخل والخارج ٢٢
- السوريون في دول اللجوء لبنان مثالاً ٢٦
- سيف الفصل من العمل يسلط على المعارضين في سوريا ٢٩
- كورولينكو الموسيقي المبصر ٣٠
- أدب ـ قصتان ٣٢

رئيس التحرير
محمد ملاك

مدير التحرير
هالة درويش

سكرتير التحرير
يوسف شيخو

الأخبار المحلية
بالتعاون مع
مركز سويدا خبر الإعلامي
في المنطقة الجنوبية

ضوء
WWW.dawdaa.com
dawdaa.syria@gmail.com
facebook.com dawdaanewspaper

المركز السوري للصحافة و النشر
Syrian Center For Press & Publishing

صدر العدد الرابع عشر من مجلة سيدة سوريا
WWW.saiedetsouria.com
سيدة سوريا شهرية مستقلة تعنى بالمراة السورية
تصدر عن المركز السوري للصحافة والنشر

كوابيس "نصر الله" على هامش عاصفة الحزم

في خطابه المرتجل، يطالب حسن نصر الله "التحالف العربي" بدليل على أن "الثورة في اليمن، والتي تتقدمها "حركة أنصار الله" كما هو "نصر الله" أيضاً، ويعني بها "الحوثيين". وتوازرها "فصائل الجيش اليمني". ويتكلم هنا عن موالين لعلي عبد الله صالح، من العسكر المؤتمرين بأوامر ابنه وابناء أخيه. وفي هذا السياق نذكر أنهم من قتل مئات اليمنيين السلميين أثناء ثورة اليمن لإزاحة "صالح."

يريد "نصر الله" دليلاً على أن هؤلاء، يهددون أمن السعودية، أمن الخليج، وأمن البحر الأحمر بلاداً وشعوباً. يريد "نصر الله" دليلاً "قطعياً شرعياً ومنطقياً"، أن تحالف العدوين اللذين أرهقا اليمن بالحروب ما يقارب عقدين، يهدد أمن المنطقة، وأن الحوثيين الذين اعتقلوا رئيس اليمن المنتخب وحكومته، واحتلوا مدنه كما فعل "حزب لله" بقيادة "نصر الله" ذاته بلبنان عام ٢٠٠٧.

بعد ذلك يفتي، أنه "لا يجوز أن نقيم حرباً دون دليل، ودون مبرر، لأن الحرب فيها سفك دماء، ويضيف: لو كانت الحرب على إسرائيل فكلنا معها، لكنها إن كانت على شعب مسلم، شعب عربي، فإن من يدعمها يشارك في إثمها، وكأن حرب "نصر الله" على الشعب السوري حرب على إسرائيل، أو كأن السوريون من المريخ وليسوا عرباً ومسلمين!

"نصر الله" يريد دليلاً يقدم للمسلمين والعلماء ورجال الفتوى على أحقية "عاصفة الحزم"، دون أن يحتاج دليلاً ولا مبرراً على ذبح الشعب السوري، ومؤازرة بشار الأسد سفاح دمشق، لخدمة سيدهما الولي الفقيه، خطاب خشبي أصاب الناس بالقرف، وملّوا ما فيه من مغالطات وكذب وادعاء وتزييف.

"نصر الله" الكاذب يقول: "على ذمتي، الإيرانيون في سوريا لا يصلون ٥٠ شخصاً"، فيما شاهد العالم كله، أن جثث الإيرانيين التي عرضت على يد ثوار سوريا، ومن سجلت اعترافاتهم أسرى، ومن بادلهم النظام على "معتقلين سوريين" لديه، وما زالوا يظهرون كل يوم، زادوا عن مئات الضباط والعناصر، ناهيك عن ميليشيات المرتزقة الأفغان وغيرهم تخرجهم إيران من سجونها شرط القتال مع نظام آل الأسد.

"نصر الله" الذي خرج للعلن مرات مفاخراً بخدمة ولاية الفقيه والمشروع الفارسي، يقول: "أنا أؤمن أن علي خامنئي إمام المسلمين، وولي أمر المسلمين"، وإنه (أي نصر الله) مستعد أن يحلف يميناً، أن إيران لم تأمرهم بأمر أبداً، ولم تطلب منهم أي طلب، وأن إيران تساعد سوريا والعراق واليمن ولبنان وفلسطين، ولا تطلب شيئاً في المقابل، لا نفوذ، ولا أوامر، ولا توجيهات، وكأنه يتكلم عن جمعية إيران الخيرية، ليس عن نظام فاشي برؤية توسعية إمبراطورية، هذا العديم الذمة المستهتر بعقول سامعيه.

نفهم أن التغيرات التي أخرجت "نصر الله" عن هدوئه كبيرة، والخطأ الذي أوقع نفسه فيه، فأيقظ كوابيسه كبير، خاصة وهو يشاهد ولي أمره، عاجزاً عن إنقاذ خدمه وصنائعه في اليمن، واكتفى بالكلام الذي لا يغني، عندما جد الجد وجاء الحزم.

لطالما رافق الثورات على أنظمة مافياوية أشبه بالاحتلال، قسوة ودمار وخسارات واحتاجت إلى تغير في الظرف العالمي عامة للانتقال.

فبعد أن أنهى العمل على ثورات الأورانج وصربيا، بدأ اخطبوط المال العالمي، تحريك أذرعه نحو مناطق جديدة، ليكتمل تسونامي "التغيير" و"الفوضى الخلاقة"، الذي يجتاح العالم بدءاً من بقاع "الربيع العربي"، متقدماً نحو إيران ما حولها وما بعدها، من هنا بدأت الإرادة الدولية تأخذ منحىً جديداً باتجاه بداية النهاية للحالة السورية، وقد وصلت الريعية والربح أوجهما، من هدم وهدر وتحطيم للبنى التحتية، وشارفت مرحلة التنافس على البناء، بقدر ما كان التقاعس عن وقف الهدم.

وهكذا قامت قوى المعارضة بأطيافها وفصائلها العديدة، مستندة إلى دعم إقليمي وموقف عالمي يمنحها القدرة على التواصل وقراراً حاسماً، وهذه المرة باتت فصائل المعارضة على مشارف المناطق التي تمثل المعقل الأساسي لنظام آل الأسد، بيدها السلاح الثقيل من دبابات ومدرعات ومدافع ومعامل للذخيرة من الطلقة إلى القذائف الكبيرة، وباتت الصواريخ بكل أنواعها بيد الفصائل، قادرة على تحقيق توازن رعب مع قوات النظام وحلفائه، من خلال القدرة على التحطيم، وإعلان عدم قدرة نظام آل الأسد على حماية أحد في سوريا، علماً ان لا شيء تخسره الفصائل المقاتلة اليوم، وقد قدمت كل ما لديها، وتخففت من أعباء المدنيين بالنزوح واللجوء والموت وفقدان كل ما يمكن خسارته.

فيما قوات نظام آل الأسد وحلفائها بكل ما حشدت وتحشد اليوم، في تقهقر متسارع، وعلى مشارف انهيار عسكري مذل، تحرير إدلب وجسر الشغور، وقرى سهل الغاب وحواجزه، وسيأتي تحرير ما تبقى، أربحا والمسطومة ومحيطهما، والنظام لا يستطيع فك الحصار عن ضباطه في "مشفى جسر الشغور."

ربطُ كل ذلك بالانهيارات على جبهة الجنوب، ونزيف النظام وحلفائه في جبهة القلمون وريف دمشق وحلب، قتلى حزب الله قيادات وأفراد، كل ذلك يبرر خطابات "نصر الله" وقلقه، هجومه المسعور على ما يحدث في اليمن، حتى بات لا يغادر شاشة التلفزيون، ولا يكتفي من خطاب وهجوم وتبرير وتحشيد، نافثاً ذات الخطاب "الطائفي المانع المقاوم الكاذب والمكشوف" في آن معاً.

حق له القلق، حق له الخوف، وهو يعلم أن عاصفة الحزم في اليمن خطوة لتحجيم الدور اللاوطني الحوثي عميل الإيرانيين هناك، وأن حزب "نصر الله" مع إنهاء نظام آل الأسد هو الخطوة التالية.

حق له الخوف وقد غرق حتى أذنيه في المستنقع السوري، بعد أن راهن على الزائل، على نظام يعيش خارج التاريخ، راهن على قوة الخارج، على الكذب في لعبة لن ينتصر فيها سوى الحق والقضايا المحقة، لن ينتصر سوى الشعب، هكذا علمنا التاريخ وأثبتت الأيام الماضية.

دمر سمعته وحزبه وتحالفاته، حاضنته الشعبية خاصة بين الشيعة الوطنيين المعتدلين، وها هو إلى زوال وانحسار مع الحلف الذي سانده واختاره، من إيران إلى طائفي العراق، إلى حوثي اليمن ومجرمي آل الأسد.

رئيس التحرير

قتيل من السويداء تحت التعذيب في أحد معتقلات النظام بدمشق

قضى الشاب "خالد فايز سليقة" تحت التعذيب في سجن لقوات النظام بدمشق، يوم الأربعاء ٢٢ نيسان، بعد اعتقال دام نحو عام وثمانية أشهر، حسب مراسل "ضوضاء".

وأوضح المراسل، أن عناصر من فرع المخابرات الجوية اعتقلوا "سليقة" من منزله، في مدينة جرمانا بريف دمشق يوم ٧ آب ٢٠١٣، دون توجيه تهمة محددة له، ولم يعرف ذووه شيئاً عن مصيره قبل وصول خبر وفاته تحت التعذيب.

فريق تحرير ضوضاء

في السياق، أقيم موقف عزاء للأخير في بلدة المزرعة بريف السويداء الغربي، حضره مئات من أهالي البلدة والمحافظة.

وجرح مدني إثر سقوط ست قذائف هاون على قرية داما في اليوم ذاته، مصدرها قرية جدل، مخلفةً أضراراً مادية، كذلك سقطت خمس قذائف مماثلة على قرية الدويرة، ما خلف أضراراً مادية، دون تسجيل إصابات، تزامناً مع اشتباكات درات بين الجيش الحر وقوات النظام غربي القرية، حسب مراسل "ضوضاء" هناك.

أما في العاشر من الشهر الجاري، درات اشتباكات بين قوات النظام وتنظيم "الدولة الإسلامية"، في محيط مطار خلخلة العسكري، حيث أعلن الأخير عبر حسابات تابعة له على مواقع التواصل الاجتماعي، مقتل وإصابة عدد من عناصره ومن عناصر قوات النظام خلال الاشتباكات.

ودارت اشتباكات بين الجيش الحر وقوات النظام، إثر محاولة للأخيرة التقدم من مطار الثعلة العسكري تجاه تل الشيخ حسين، بين بلدتي الكرك الشرقي وأم ولد في درعا، ما أوقع قتيلاً لقوات النظام وإصابات في صفوف الطرفين، بينما فشلت محاولة قوات النظام التقدم في المنطقة.

في سياق آخر، أطلقت قوت النظام سراح عضو المكتب التنفيذي لهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي "صالح النبواني"، في ١٦ نيسان، بعد اعتقاله على الحدود السورية اللبنانية قبل تسعة أيام على إطلاق سراحه، كذلك أفرجت قوات النظام مطلع الشهر، عن المعتقل "سامر أبو حسون"، من أهالي قرية شقا، بعد اعتقال دام أكثر من عام.

بالمقابل، اعتصمت مجموعة من الأهالي أمام فرع الأمن الجنائي في مدينة السويداء، وحاصروا الفرع وقطعوا الطرق المؤدية إليه بالحجارة، مطالبين بالإفراج عن شاب اعتقلته الشرطة العسكرية، من شعبة التجنيد في مدينة صلخد، وسلمته لقوات الأمن الجنائي.

وأوضح مراسل "ضوضاء"، أن الشرطة العسكرية اعتقلت صباح ١١ نيسان، الشاب "عبد الله أبو منصور" من أبناء مدينة صلخد، من شعبة التجنيد في مدينته، وسلمته لقوات الأمن الجنائي في مدينة السويداء، بسبب التخلف عن الخدمة الإلزامية في جيش النظام، ما دفع الأهالي للاعتصام احتجاجاً على ذلك.

كذلك، اعتقلت دورية تابعة للمخابرات الجوية في السويداء يوم الخميس ٢٤ نيسان، شاباً من قرية سميع في الريف الغربي، كان ينقل طلباً بسيارته العمومية إلى المنطقة الصناعية في مدينة السويداء، دون معرفة سبب الاعتقال.

وأفاد ناشطون مراسل "ضوضاء" أن مجموعةً من أقارب الشاب توجهوا إلى منزل الشيخ "وحيد البلعوس" في بلدة المزرعة، وناشدوه التدخل للإفراج عن الشاب، فتوجه وفد من "مشايخ الكرامة" إلى فرع المخابرات الجوية في السويداء وحاصروه مطالبين بإطلاق سراح المعتقل.

وقال الناشطون إنّ الضابط المناوب رفض إطلاق سراحه "إلاّ بدفع فدية قدرها ٣ مليون ليرة سورية"، على حد تعبيرهم، وإنّ "مشايخ الكرامة" أمهلوا عناصر الفرع حتى صباح اليوم التالي لإطلاق سراح الشاب، مهددين باقتحام الفرع وإخراجه "بقوة السلاح."

واعتقلت قوات النظام منتصف الشهر الجاري، الطالب "هاشم أبو اسماعيل"، من إدارة التجنيد العامة بدمشق، أثناء تقديمه طلب تأجيل دراسي، وذلك بناءً على مذكرة توقيف صادرة بحقه من فرع الأمن السياسي في السويداء، حيث أوقف في الفرع ٢١٥ بانتظار تحويله إلى محافظة السويداء.

خالد سليقة

صالح النبواني

في سياق آخر، نفى قائد فرقة صلاح الدين التابعة للفيلق الأول بدرعا "أحمد الحريري"، أن يكون من ضمن مخططات الجيش الحر بدرعا توجيه سلاحه إلى محافظة السويداء، بعد أن "روج إعلام النظام لروايات من هذا القبيل"، على حد تعبيره.

وقال "الحريري" في تصريح خاصة لـ"الاتحاد برس"، يوم الجمعة ١٨ نيسان "حاول النظام مراراً وتكراراً أن يزرع بذور الفتنة بين أهالي سهل حوران وإخوتهم من بني معروف، حيث قام نظام الأسد ويقوم من خلال مرتزقته بنشر الأكاذيب، حول أننا في الجيش الحر سنوجه بنادقنا باتجاههم، وهذا تلفيق منه ومن الماكينات الإعلامية التابعة له ولمليشياته."

وأضاف "أهل حوران تربطهم بأهالهم في السويداء علاقة تاريخية أكبر من الأسد ونظامه، ونحن في قيادة الفيلق الأول، فرقة صلاح الدين، نؤكد أن أهل الجبل هم أهلنا، وتربطنا بهم علاقات تاريخية، فهم شركاؤنا في الوطن والأرض والتاريخ واللغة والتراث، ولن يستطيع نظام القمع التفريق بيننا."

وشدد "الحريري" على أن "سلاح الجيش الحر هو لحماية الشعب، وهو موجه ضد نظام الأسد ومن يواليه، وضد كل معتدٍ على شعبنا، أما أهل الجبل فهم أهلنا، وحمايتهم إحدى أهم أولوياتنا، وهي حِمل يقع على عاتقنا."

كذلك، نفى المتحدث الرسمي باسم "الجبهة الجنوبية" في الجيش الحر، الرائد "عصام الريس"، بياناً منسوباً لفصائل "الجبهة الجنوبية"، حول تحذير لأهالي قرية الثعلة في السويداء من عمل عسكري قريب.

وقال "الريس" في تصريح لـ"سمارت" يوم السبت ٤/١٨، إنّ ما تتداوله وسائل التواصل الاجتماعي على لسان فصائل "الجبهة"، منفي أياً كان، ما لم يكن مرفقاً ببيان يحمل شعارها وختمها ومؤكد من قبلها، وأضاف: "لم يصدر عنا أي شيء بهذا الخصوص."

وكانت صفحات وسائل التواصل الاجتماعي تداولت خلال الأيام السابقة للبيان، بياناً نسب إلى فصائل "الجبهة الجنوبية"، يحذر أهالي قرية الثعلة في السويداء من مساندة قوات النظام في المطار العسكري أو حاجز الدارة.

في سياق آخر، نقلت وكالة "رويترز" عن وكالة "سانا" التابعة للنظام السوري يوم الإثنين ٦ نيسان، أن مدنيين توفيا الشهر الماضي جراء إصابتهما بفيروس"H1N1" ، المسبب لمرض إنفلونزا الخنازير، وأن هناك ست حالات اشتباه بالمرض في محافظة السويداء.

ونقلت "رويترز" عن الوكالة التابعة لقوات النظام أن رجلين من محافظة السويداء الجنوبية توفيا، بينما يشتبه بإصابة ٦ مدنيين أخرين بالمرض، وفق ما أعلن رئيس دائرة الأمراض السارية والمزمنة، في مديرية صحة السويداء بحكومة النظام السوري.

دار العدل في حوران تطالب باعتقال قادة داعشيين في لواء شهداء اليرموك

فريق تحرير ضوضاء

أصدرت "دار العدل في حوران" يوم الخميس ٣٠ نيسان، قراراً يطالب جميع "الفصائل العاملة في درعا، باعتقال قادة في لواء "شهداء اليرموك"، حسب بيان حصلت "ضوضاء" على نسخة منه.

وطالب البيان جميع الفصائل باعتقال قائد لواء "شهداء اليرموك"، "محمد سعد الدين البريدي"، والمسؤول الأمني فيه "نادر القسيم"، و"خالد أبو مشلح" الملقب بـ"أبو حمزة القرشي" و"أبو عبد الملك"، وهما "شرعيا" اللواء، إضافة إلى "الشرعي أبو زرعة"، التابع لـ"جيش الجهاد".

كذلك طلب البيان من عناصر لواء "شهداء اليرموك" التزام منازلهم، وعدم التعرض للفصائل الموكلة بتنفيذ القرار، ومن جميع الفصائل "تحييد المدنيين والسعي إلى تأمينهم."

وعلل البيان قرار "دار العدل" بـ"ثبوت انتماء اللواء إلى تنظيم الدولة الإسلامية، وإعادة فتح محكمة الشجرة وما نتج عنها من ازدواجية القضاء وشق الصف"، إلى جانب شكاوى من الأهالي والفصائل ضد اللواء، عن عمليات اختطاف طالت مدنيين وعسكريين.

كما ذكر البيان "ما قام به اللواء من اقتحام لبلدتي سحم الجولان وحيط، بهدف توسيع نطاق نفوذه، وما نتج عنه من قتلى وجرحى وترويع للمدنيين"، حسب تعبيره.

فيما قال المتحدث باسم حركة "المثنى الإسلامية"، "أبو شيماء مثنى"، في تصريح خاص لوكالة "سمارت"، إن الحركة تقف على الحياد في الخلاف الحاصل بين "جبهة النصرة" ولواء "شهداء اليرموك"، حتى "لو انتقلت هذه الاشتباكات إلى مناطق أخرى."

وأضاف أنه يجب استثمار السلاح والذخيرة، في قتال قوات النظام "لتحرير درعا" حسب تعبيره.

مشيراً أنهم لم يتمكنوا حتى الآن من تحديد عدد القتلى والجرحى من المدنيين في الاشتباكات.

ويأتي ذلك، بعد بيان أصدره لواء "شهداء اليرموك"، أعلن فيه نيته مهاجمة مقرات لـ"جبهة النصرة" في بلدة حيط، وذلك بعد السيطرة على مقرات الأخيرة في بلدة سحم الجولان إثر اشتباكات وقصف متبادل بالمدفعية بين الطرفين، ظهر يوم الأربعاء ٢٩ نيسان.

وجاء في البيان أنّ اللواء لن يقاتل الفصائل التي تقف على الحياد وتلتزم مقراتها، متوعداً بالرد "بالقوة" على كل من يتصدى له، وفق تعبير البيان ذاته، كما أعلن اللواء في بيان منفصل قطع طريق الحيران – بريقة في ريف القنيطرة، واعتبار المنطقة عسكرية بدءاً من تاريخ صدور البيان.

في السياق، أصدرت "حركة المثنى" الإسلامية بياناً موجهاً إلى "دار العدل في حوران"، طالبت فيه بتسهيل مرور لجنة مكونة من مندوبين عن الحركة وفصائل أخرى بينها "فرقة ١٨ آذار" و"لواء توحيد الجنوب"، إضافة إلى المجلس المحلي لمدينة درعا ومجلس عشائر مدينة درعا، إلى منطقة المواجهات في ريف القنيطرة للإشراف على إخلاء المدنيين منها.

دار العدل في حوران

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد أن منّ الله علينا بتحرير معبر نصيب الحدودي والمنطقة الحرة المشتركة ، وما جرى من أخطاء حدثت بعد التحرير أساءت إلى ثورتنا المباركة واستمرارا لانتصارات مجاهدينا الذين بذلوا الغالي والنفيس لتحرير هذا الوطن من عصابات النظام الفاجر وإعادة الحقوق إلى أهلها ، وجرحنا جلي بانهيار الصورة المشرقة لثورتنا المباركة ، وسعيًا لإعادة تأهيل المعبر والمنطقة الحرة .

فقد اجتمعت فعاليات حوران العسكرية والمدنية والإعلامية بتاريخ 2015/4/4 تحت مظلة دار العدل في حوران وتم الاتفاق على الآتي :

1- تسليم كافة السجناء المعتقلين لدى الفصائل إلى محكمة دار العدل خلال مدة أقصاها 24 ساعة ليتم تسليمهم إلى ذويهم .

2- إرجاع كل ما تم أخذه سواء من قبل المدنيين أو العسكريين خلال مدة أقصاها 48 ساعة وذلك تحت طائلة المسؤولية .

3- اعتبار معبر نصيب الحدودي منطقة مدنية محررة تخضع لإدارة مدنية مباشرة ممثلة بمجلس محافظة درعا .

4- تتولى قوة شرطية من فصائل الجبهة الجنوبية حماية وحراسة المنشآت من الخارج تكون تابعة للإدارة المدنية ، وإخلاء المعبر من كافة الفصائل قبل الساعة العاشرة مساءً .

5- ضبط المنطقة الحدودية المحررة بالكامل وإنهاء جميع المخالفات .

6- تشكيل لجنة قضائية مهمتها تسجيل الدعاوى للأشخاص المتضررين من حادثة المعبر .

7- تشكيل لجنة تخليص البضائع والسيارات التي كانت متواجدة داخل المنطقة الحرة المشتركة وتسليمها لأصحابها بعد إبراز الأوراق الثبوتية التي تؤكد ملكية .

والله من وراء القصد

حوران /2015/4/4م

دار العدل حوران

من جانبها، أعلنت قيادة "جيش اليرموك" في درعا، يوم الإثنين ٢٧ نيسان، أنها ستحارب تنظيم "الدولة الإسلامية"، بعد قتل عناصر تابعين له خمسة مقاتلين من الجيش الحر، بينهم قيادي، حسب بيان نشر على الموقع الرسمي للأول.

وأوضح البيان أنه "بعد خسارة قوات النظام أكثر من منطقة عسكرية في درعا، وما أحرزه الجيش الحر من انتصارات، تحاول رمي الفتنة بزرع مأجورين، ليعلنوا عن دولتهم المزعومة على أرض حوران."

وأضاف البيان أن "جيش اليرموك"، يعد بضرب تنظيم "الدولة" في درعا، "بيد من حديد واستئصال معاقلهم انتصاراً للثورة السورية، واستكمالاً لتحرير سوريا من كل أنواع الاستبداد والطغيان."

في سياق آخر، قال قيادي في "جيش اليرموك" التابع للجبهة الجنوبية، يوم الثلاثاء ٢٨ الشهر الجاري، في تصريح لوكالة "سمارت"، إنهم حرروا

أسرى تابعين لفرقة "أحرار نوى". الذين اختطفهم تنظيم "الدولة الإسلامية" في ريف القنيطرة اليوم السابق.

وأوضح نائب قائد "جيش اليرموك"، "أبو كنان الشريف"، أنهم وبالتعاون مع فصائل "ألوية الفرقان وجبهة النصرة وأحرار الشام وفرقة أحرار نوى"، استطاعوا "تحرير الأسرى بعد سيطرتهم على مقرات لجيش الجهاد، التابع للتنظيم في قرية العدنانية بريف القنيطرة."

وأضاف القيادي لـ"سمارت" أنهم "قتلوا وجرحوا عدداً من عناصر التنظيم وأسروا آخرين، خلال المواجهات، في حين لاذ بعضهم بالفرار إلى الأراضي المحتلة التي تسيطر عليها إسرائيل"، وفق قوله.

في سياق منفصل، قال القائد العسكري لألوية "سيف الشام" الرائد "خليل الزوارعة"، في تصريح خاص لـ"سمارت" أيضاً، إنهم وبالتعاون مع ألوية عدة في درعا والقنيطرة، شكلوا غرفة عمليات مشتركة تحت اسم "سيف الشام"، وأضاف أن غرفة عمليات "سيف الشام" تهدف إلى متابعة القتال ضد "نظام الطاغية بشار ومن والاه حتى النصر"، وفق تعبيره، وتضم ألوية: "العز، المسيح عليه السلام، الحسن بن علي، بني أمية وألوية قاسيون"، إضافة إلى لواء "سيف الشام."

وأشار "الزوارعة" أن الغرفة ستعمل في درعا والقنيطرة وريف دمشق الغربي وصولاً إلى دمشق، لافتاً أنهم يعملون مع فصائل الجبهة الجنوبية "لفتح معارك دائمة مع العدو"، على حد تعبيره، وختم حديثه مؤكداً أن غرفة علميات "سيف الشام" ملتزمة بميثاق الجبهة الجنوبية، للدفاع عن كل فصائل الجيش الحر، إذا تم الاعتداء عليها من قبل من وصفهم بـ"البغاة والتكفيريين."

فيما قالت "فرقة الحرية" العاملة في ريف درعا الشرقي، على صفحتها الرسمية في موقع "فايسبوك"، إنها رصدت تحركات لقوات النظام، وتحشداً لعناصرها وعناصر المليشيات التابعة لها، في اللواء ٥٢ ومحيط بلدة ناحتة، والقطع العسكرية في المنطقة حتى منطقة اللجاة.

وكانت "غرفة عمليات أسود الحرب" التابعة لـ"الجبهة الجنوبية"، أصدرت مطلع الثلث الأخير من شهر نيسان، بياناً دعت فيه المقاتلين في درعا وريفها، للتوجه إلى اللجاة، حيث تحشد قوات النظام عناصرها، بالتزامن مع حركة نزوح للمدنيين من بلدات بصر الحرير ومليحة العطش والمليحة الشرقية ومنطقة اللجاة.

في سياق متصل، قال مراسل "ضوضاء" إن الجيش الحر ألقى القبض على عنصرين أفغانيين، كانا تائهين في السهول المحيطة ببلدة بصر الحرير، وقالت غرفة عمليات "أسود الحرب" في التاريخ نفسه، لوكالة "سمارت"، إنها أسرت عدداً من عناصر قوات النظام، وأسرت جثثاً تعود لعناصر مليشيا "حزب الله" اللبناني، وذلك عقب مواجهات في مدينة بصر الحرير وبلدة مليحة العطش بريف درعا الشرقي، فيما تحفظ المتحدث باسم الغرفة على عدد الأسرى لـ"أسباب أمنية." وأضاف المتحدث أن الغرفة "ستعامل الأسرى وفق المعاهدات الدولية، واتفاقية جنيف"، لافتاً إلى نيتها مبادلتهم بمعتقلين في سجون النظام، كما قال إن "وجود جثث لمقاتلين أجانب من شأنه أن يشكل ضغطاً على النظام الذي لا يأبه لعناصره المعتقلين عادة."

سياسياً، نفّذت حركة "المثنى الإسلامية" منتصف الشهر الجاري، عملية تبادل لمعتقلين، مقابل جثث عناصر لقوات النظام في قريتي المليحة الشرقية ومليحة العطش بريف درعا، حسب ما نشرت الحركة على صفحتها الرسمية في موقع "فيسبوك"، وذكرت الحركة، أنها بادلت أربع عشرة جثة لعناصر قوات النظام مقابل ثمانية مدنيين معتقلين لدى الأخيرة، بينهم امرأتان، في قريتي المليحة الشرقية ومليحة العطش بدرعا.

من جهته، أوضح المتحدث باسم حركة "المثنى الإسلامية"، في تصريح لوكالة "سمارت":

أن "عملية التبادل تمت بوساطة نشطاء، وهي ثالث عملية تقوم بها الحركة"، مؤكداً "نيتهم بتبادل جديد يشمل جثة ضابط إيراني محتجزة لديهم".

وأضاف أن "من بين قتلى عناصر قوات النظام، أربع جثث تعود لإيرانيين، أما بقية الجثث فتعود لعناصر قتلوا مؤخراً في معركة تحرير مدينة بصرى الشام"، وفق تعبيره.

دار العدل في حوران
المحكمة المركزية

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار الحكم في قضية لواء شهداء اليرموك

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، أما بعـــد ،،،

بعد ثبوت تبعية لواء شهداء اليرموك لتنظيم الدولة ، وما نتج عنه من تكفير للمسلمين واستحلال لدمائهم .

وبعد قيام قادة اللواء بافتتاح محكمة الشجرة مرةً أخرى وما نتج عنه من مفاسد لا تخفى وازدواجية في القضاء وشق لصف المسلمين .

وبعد وصول عدة شكاوى من الأهالي والفصائل عن حملة اختطاف تمت خلال الأيام الماضية لمدنيين وعسكريين .

وبعد ما قام به اللواء من اقتحام لبلدة سحم الجولان وحيط سعيًا لتوسيع نطاق نفوذه ، وما نتج عن ذلك من إزهاق للأنفس المعصومة وترويع للآمنين .

واستنادًا إلى البيان السابق حول قضية لواء شهداء اليرموك .

يطلب إلى جميع الفصائل العاملة على أرض حوران إحضار الأسماء التالية :

١- محمد سعد الدين البريدي . قائد لواء شهداء اليرموك .
٢- نادر القسيم . المسؤول الأمني في اللواء .
٣- خالد أبو مشلح . الملقب " أبو حمزة القرشي " شرعي اللواء .
٤- أبو عبدالملك الشرعي .
٥- أبو زرعة . شرعي ما يسمى بجيش الجهاد .

وحقنًا للدماء : يطلب إلى عناصر لواء شهداء اليرموك التزام بيوتهم وعدم التعرض للفصائل الموكلة بتنفيذ القرار ، وأن يظوا الله في الدماء التي تراق .

كما يطلب من الجميع تحييد المدنيين والسعي في تأمينهم ، والله الموفق .

دار العدل في حوران

حوران في ٢٠١٥/٤/٣٠م

الجمهورية العربية السورية
الجبهة الجنوبية
تحالف صقور الجنوب / جيش اليرموك

بسم الله الرحمن الرحيم

جيش اليرموك يعد العدة لسحق الخوارج

قرار صادر عن قيادة جيش اليرموك العسكرية والشرعية

واستكمالا لما كانت قد أعلنته من قبل من محاربة داعش فكرياً وعسكرياً فإننا نعلن عن جاهزيتنا القصوى لقطع أي يد تمتد من قبل تنظيم الدولة في المنطقة الجنوبية عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم ((فأينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجر لمن قتلهم يوم القيامة)) البخاري ومسلم وبعد ما تهاوى النظام وبدت تباشير النصر لثورتنا المباركة هاهو النظام يرمي بآخر أوراقه في الجنوب علها تنقذه من الهلاك المحتوم وكعادته لا يلتف حوله إلا أعداء الإنسانة وحثالة المجتمعات فيفاجئ الثوار في الجنوب بظهور مأجوريه ليعلنوا عن دولتهم المزعومة داعش على أرض حوران الأبية والتي يفتتحونها بقتل أحد قادات الجيش الحر مع ثلة من رفاقه وإننا في جيش اليرموك سنضرب هؤلاء البغاة بيد من حديد حتى نستأصل شأفتهم ونبيد خضراءهم انتصارا لثورتنا المباركة واستكمالا لتحرير بلدنا من كل أنواع الإستبداد والظلم والطغيان ((وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون))

التاريخ ٢٠١٥/٤/٢٧م
قيادة جيش اليرموك

تقرير

الجيش الحر وكتائب إسلامية يسيطرون على معبر نصيب في درعا

عاصم الجاري . ضوضاء

سيطر الجيش الحر وكتائب إسلامية مساء يوم الأربعاء مطلع شهر نيسان، على معبر نصيب الحدودي مع الأردن، بعد اشتباكات مع قوات النظام، حسب مراسل "ضوضاء." وقال عضو المكتب الإعلامي التابع لـ"الجيش الأول" في تصريح لوكالة "سمارت" للأنباء، إن "الجيش الأول وتحالف صقور الجنوب والفيلق الأول، وعناصر من "جبهة النصرة"، أطلقوا معركة "يا لثارات المعتقلين"، بهدف السيطرة على معبر نصيب في ريف درعا.

مشيراً إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى في صفوف قوات النظام، إضافةً إلى سبعة قتلى من الجيش الحر، واثنين من المدنيين، خلال الاشتباكات.

واعتبر "ماهر العلي" عضو المكتب الإعلامي، أن أهمية السيطرة على معبر نصيب تكمن في كونه "آخر معاقل قوات النظام في درعا، وفي قطع الإمداد عنها"، لافتاً أن الأخيرة اتخذت من المعبر "مقراً لاحتجاز وتعذيب المعتقلين"، على حد وصفه.

في السياق، قال عضو المكتب التنفيذي في مجلس محافظة درعا "مالك الزوباني"، في تصريح خاص لوكالة "سمارت" أيضاً، إن المجلس يسعى لتسليم المعبر لإدارة مدنية، متمثلةً بمجلس محافظة درعا، بعد الاتفاق مع الفصائل التي سيطرت عليه.

وأضاف أنهم تلقوا وعوداً "بالتعاون" من المملكة الأردنية الهاشمية، نظراً لأهمية المعبر الاقتصادية بالنسبة للجانبين السوري والأردني.

بدوره، قال متحدث باسم "الفيلق الأول" في درعا، إنهم "باشروا بحماية معبر نصيب الحدودي" مع الأردن، مضيفاً أنهم بدأوا بتشكيل "لجان بإشراف دار العدل في حوران"، لحصر الدمار الحاصل في المعبر، بهدف إعادة تأهيله.

وأوضح المتحدث باسم المكتب الإعلامي في الفيلق، "إبراهيم نور الدين"، أن المعبر "ذو أهمية استراتيجية عالية ومهم جداً للمنطقة بأسرها"، مؤكداً أن البعض "قام بتصرفات غير مسؤولة، وتمت محاسبتهم وإحالتهم وما معهم لدار العدل."

وأشار نور الدين في حديث لوكالة "سمارت"، إلى صعوبة "السيطرة على المدنيين والعسكريين، ممن قاموا بأعمال النهب"، مؤكداً أنه سيعاد تأهيله، وستشرف عليه "لجان مدنية متخصصة، وستقدم فصائل الجبهة الجنوبية يد العون لها"، وفق قوله.

وذكر نور الدين أن "بعض الفصائل غير المشاركة بالسيطرة، وبعد أن تأكدت من خلو المعبر من عناصر قوات النظام، دخلت إليه وقامت بتصرفات غير مسؤولة"، ما دفع مقاتلي الفيلق إلى "الانسحاب أمام الأعداد الكبيرة للمدنيين والعسكريين"، لافتاً أن الطيران الحربي "استغل التجمع في المعبر وقصفه بالصواريخ، ما أوقع عدداً من القتلى والجرحى."

من جانبها، عقدت فعاليات حوران العسكرية والمدنية والإعلامية، اجتماعاً برعاية "دار العدل"، لإعادة تأهيل معبر نصيب والمنطقة الحرة الحدودية مع الأردن، حسب بيان نشر على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر."

وأوضح البيان، أن الفعاليات اتفقت على "ضبط المنطقة الحدودية بالكامل، وإنهاء جميع المخالفات"، لافتاً أن "قوة شرطية من فصائل الجبهة الجنوبية سوف تتولى حماية المعبر، أما المنشآت الخارجية فستتبع للإدارة المدنية، على أن يتم إخلاؤها من كافة الفصائل قبل الساعة العاشرة مساءً."

مؤكداً، على اعتبار المعبر "منطقة حدودية محررة تخضع لإدارة مدنية ممثلة بمجلس محافظة درعا"، ومشيراً إلى ضرورة "تشكيل لجنة قضائية تنظر في دعاوى المتضررين، ولجنة لتخليص البضائع والسيارات التي كانت ضمن المنطقة الحرة، وتسليمها لأصحابها في حال قدموا الأوراق التي تثبت الملكية."

كما طالب البيان بتسليم كافة السائقين المحتجزين لـ "دار العدل" خلال مدة أقصاها ٢٤ ساعة، و"إعادة كل ما أخذ من المعبر سواء من مدنيين وعسكريين خلال ٤٨ ساعة."

وكانت نقابة الشاحنات المبردة في لبنان أعلنت في الثالث من نيسان، أن أكثر من ٣٠ شاحنة نقل وتبريد لبنانية محتجزة مع سائقيها على الحدود السورية – الأردنية، بعد إقفال الأردن معبر نصيب الحدودي إثر سيطرة فصائل مقاتلة على الجانب السوري، وفق وكالة "فرانس برس."

بالمقابل، قال قائد فرقة "فلوجة حوران" التابعة لغرفة "تحالف صقور الجنوب"، "أبو هادي العبود"، إنهم وضعوا آليات لحماية معبر نصيب ومنطقة السوق الحرة، عند الحدود السورية الأردنية.

وأضاف "العبود" في تصريح لوكالة "سمارت"، أنهم شكلوا لجنة قضائية كلفتها "دار العدل"، لمتابعة أمور المعبر وتلقي الشكاوي، موضحاً أن العديد من الفصائل العسكرية أعادت البضائع والممتلكات المسروقة للجنة.

وعن إعادة تفعيل وفتح معبر نصيب، أشار "العبود" إلى اتخاذهم والجانب الأردني، "إجراءات للحفاظ على الحقوق والسيادة والحدود"، كذلك لفت قائد "فرقة فلوجة حوران"، إلى أهمية دور "دار العدل" في استعادة ممتلكات المعبر، وقال إنه: "يجب تنفيذ قراراتها واحترامها."

إلى ذلك، أعلن "الجيش الأول" العامل في المنطقة الجنوبية، نهاية الثلث الثاني من نيسان، تشكيل لواء "حرس الحدود"، عقب السيطرة على مدينة بصرى الشام ومعبر نصيب الحدودي في ريف درعا الشرقي، حسب بيان مصور نشر على موقع التواصل "يوتيوب."

وقال القائد الميداني في "الجيش الأول"، النقيب "أبو حمزة النعيمي"، في تصريح خاص لـ"سمارت"، إن الهدف من تشكيل اللواء هو حماية الحدود مع الأردن وضبطها ومنع التسلل من الطرفين، وأضاف أن "الجيش الأول" يلعب دوراً أساسياً في إدارة معبر نصيب وإعادته إلى العمل، وفق تعبيره.

أصدرت قوى وشخصيات سياسية واجتماعية في السويداء بياناً، بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٠، رداً على "جرائم الخطف والقتل في المنطقة الجنوبية". وجاء في البيان:

يا أبناء الشعب السوري العظيم
يا ضيوف محافظة السويداء الكرام
يا أبناء سهل وجبل حوران الأشم

يأتي اختطاف وقتل شابين من أبناء بلدة "حيط" من درعا واختطاف ثلاثة من أبناء بلدة "المتونة" من السويداء ومصرع أحدهم ذبحاً وتشويهاً، بعد السطو على مبلغ الفدية الذي طلب قبيل الذبح، يأتي كمحاولة جديدة بائسة لأجهزة العهر والفتنة في الجنوب السوري، فلا يخف على عقلاء حوران سهلاً وجبلاً محاولات السلطة المتهالكة ومسعاها الدائم لإثارة الفتنة بين أبناء الوطن الواحد، وتشويه مضامين ثورة الشعب السوري النبيلة، ومنذ انطلاقتها كثورة الحرية والكرامة.

إذ جاءت نجاحات الجيش الحر وتطورات المنطقة الجنوبية لتصيب سلطة الانتداب الإيراني القائمة بالتخبط والفشل، حيث أفصحت الأحداث عن تماسك وانسجام وطنيّ بين أبناء حوران سهلاً وجبلاً وبسلوك مشرّف مارسه أبطال وأحرار بصرى الشام قبل وخلال وبعد هذه العملية المباركة التي طردت مليشيات الاحتلال الفارسي من أرض حوران الطاهرة، على أمل تحرير الجنوب كاملاً من عصابات الاستبداد وما استقدمته من احتلال فارسي ومسلحين متطرفين غرباء تحت مسميات مختلفة، يعيثون فساداً في الأرض.

لقد حاول النظام والكتائب الظلامية المتطرفة معاً، ان يحرفا ثورة الكرامة للشعب السوري الى ثورة الطائفة السنيّة ضد الوجود الشيعيّ المرتهن فارسياً، كي يحصراها في مقتل الطائفية ويلغي عنها صفة الحرية والعدالة والكرامة.

ومنذ ذلك التاريخ والسلطة القمعية تعمل جاهدةً على طمس توجه أبناء السويداء الشرفاء الذين أكدوا أن السويداء بحقيقتها سابقاً وحاضراً ليست لهذا النظام الاستبدادي، وهي بالرغم من عدم مشاركتها المسلحة بالثورة، استوعبت بدفء كل الأخوة السوريين الهاربين من قصف النظام والدمار وانعدام الامن في مناطقهم، وكانت إلى جانب كل أبناء الوطن ومناضليه الشرفاء، وهي اليوم تؤكد أنها جزء من ثورة شعبه العظيمة، على الرغم من ممارسات السلطة لأساليبها الوحشية، بأيدي أزلامها الذين زرعتهم عند كل الأطراف.

كما تأتي التهديدات على لسان أزلام السلطة في درعا والسويداء، بقرب "داعش" وامكانية تأديبها لأي مواجهة وتمرد يفكر به أبناؤنا للخلاص من السلطة والاحتلال والغرباء معاً ضمن الحملة الشعواء التي أطلقها بعد خساراته الكبيرة على الأرض.

إن القوى والشخصيات السياسية والهيئات الاجتماعية المنحازة لثورة الشعب السوري والمتوافقة على ملامح واقع حوران ومستجدات الساحة الجنوبية وساحة الوطن، يناشدون عقلاء المحافظتين التدخل السريع لمنع التجاوزات واحتمالات استثمار الفوضى لإثارة الفتنة ومنع استمرار الاختطافات والاختطاف المضاد، وبناء هيئة اجتماعية مشتركة أو غرفة تواصل ساخنة، لمعالجة هذه الاختراقات والسلوكيات المدانة دوماً، معالجةً حكيمةً دون السماح بتفاقم المشاعر التي تؤسس للأحقاد وعقلية الثأر.

ونؤكد مجدداً حرصنا على سلامة وأمان أهلنا ضيوف السويداء من كل مكروه، فهم أهلنا لهم ما لنا وعليهم ما علينا، وليسقط دعاة الفتنة ومحرضو الجريمة، تجار الحروب والعصابات الأسدية المارقة.

ومن جديد يحيّ الموقعون على هذه الوثيقة صمود الشعب السوري الأسطوري بوجه آلة القتل والدمار، ومقاومة قوى الظلام والتكفير بالوقت نفسه، ويقدمون أنفسهم في خدمة المستقبل الديمقراطي المنشود...

عاش شعب سوريا العظيم...

عاشت سوريا موحدة ارضاً وشعباً، لواءها الكرامة والحرية

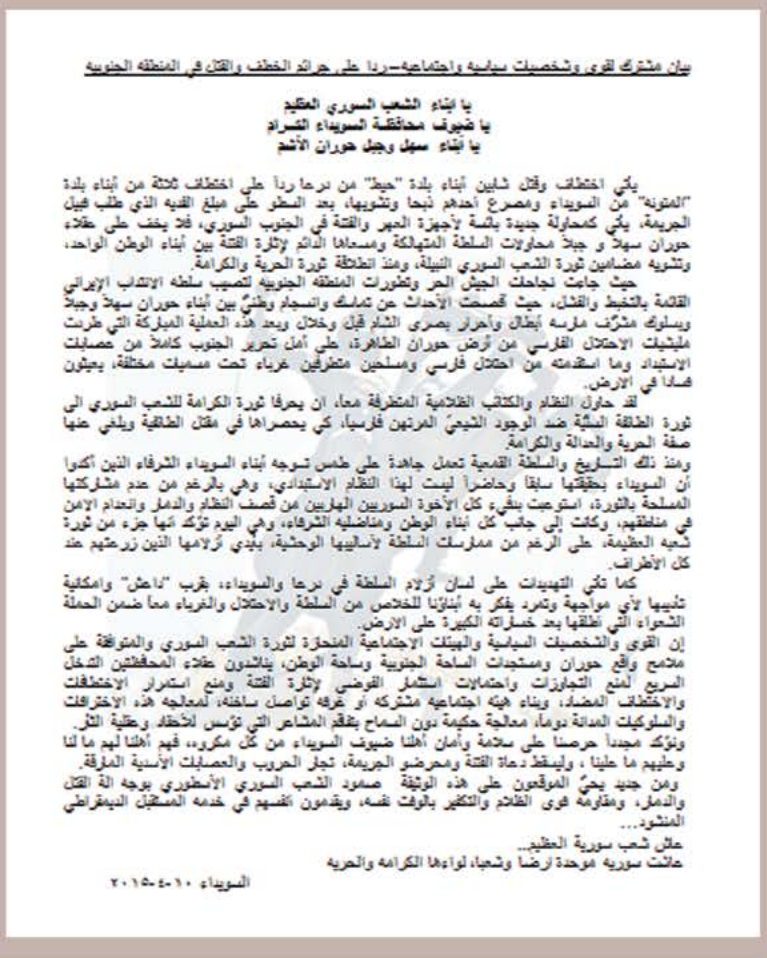

بيان مشترك لقوى وشخصيات سياسية واجتماعية–رداً على جرائم الخطف والقتل في المنطقة الجنوبية

يا أبناء الشعب السوري العظيم
يا ضيوف محافظة السويداء الشرفاء
يا أبناء سهل وجبل حوران الأشم

يأتي اختطاف وقتل شابين أبناء بلدة "حيط" من درعا رداً على اختطاف ثلاثة من أبناء بلدة "المتونة" من السويداء ومصرع أحدهم ذبحاً وتشويها، بعد السطو على مبلغ الفدية الذي طلب قبيل الجريمة، يأتي كمحاولة جديدة بائسة لأجهزة العهر والفتنة في الجنوب السوري، فلا يخف على عقلاء حوران سهلاً و جبلاً محاولات السلطة المتهالكة ومسعاها الدائم لإثارة الفتنة بين أبناء الوطن الواحد، وتشويه مضامين ثورة الشعب السوري النبيلة، ومنذ انطلاقة ثورة الحرية والكرامة.

حيث جاءت نجاحات الجيش الحر وتطورات المنطقة الجنوبية لتصيب سلطه الانتداب الإيراني القائمة بالتخبط والفشل، حيث افصحت الأحداث عن تماسك وانسجام وطنيٌ بين أبناء حوران سهلاً وجبلاً وبسلوك مشرّف مارسه أبطال وأحرار بصرى الشام قبل وخلال وبعد هذه العملية المباركة التي طردت مليشيات الاحتلال الفارسي من أرض حوران الطاهرة، على أمل تحرير الجنوب كاملاً من عصابات الإستبداد وما استقدمته من احتلال فارسي ومسلحين متطرفين غرباء تحت مسميات مختلفة، يعيثون فسادا في الارض.

لقد حاول النظام والكتائب الظلامية المتطرفة معاً، ان يحرفا ثورة الكرامة للشعب السوري الى ثورة الطائفة السنيّة ضد الوجود الشيعيّ المرتهن فارسياً، كي يحصراها في مقتل الطائفية ويلغي عنها صفة الحرية والعدالة والكرامة.

ومنذ ذلك التاريخ والسلطة القمعية تعمل جاهدة على طمس توجه أبناء السويداء الشرفاء الذين أكدوا أن السويداء بحقيقتها سابقاً وحاضراً ليست لهذا النظام الاستبدادي، وهي بالرغم من عدم مشاركتها المسلحة بالثورة، استوعبت بدفء كل الأخوة السوريين الهاربين من قصف النظام والدمار وانعدام الامن في مناطقهم، وكانت إلى جانب كل أبناء الوطن ومناضليه الشرفاء، وهي اليوم تؤكد أنها جزء من ثورة شعبه العظيمة، على الرغم من ممارسات السلطة لأساليبها الوحشية، بأيدي أزلامها الذين زرعتهم عند كل الأطراف.

كما تأتي التهديدات على لسان أزلام السلطة في درعا والسويداء، بقرب "داعش" وامكانية تأديبها لأي مواجهة وتمرد يفكر به أبناؤنا للخلاص من السلطة والاحتلال والغرباء معاً ضمن الحملة الشعواء التي أطلقها بعد خساراته الكبيرة على الارض.

إن القوى والشخصيات السياسية والهيئات الاجتماعية المنحازة لثورة الشعب السوري والمتوافقة على ملامح واقع حوران ومستجدات الساحة الجنوبية وساحة الوطن، يناشدون عقلاء المحافظتين التدخل السريع لمنع التجاوزات واحتمالات استثمار الفوضى لإثارة الفتنة ومنع استمرار الاختطافات والاختطاف المضاد، وبناء هيئة اجتماعية مشتركة أو غرفة تواصل ساخنة، لمعالجة هذه الاختراقات والسلوكيات المدانة دوماً، معالجةً حكيمةً دون السماح بتفاقم المشاعر التي تؤسس للأحقاد وعقلية الثأر.

ونؤكد مجدداً حرصنا على سلامة وأمان أهلنا ضيوف السويداء من كل مكروه، فهم أهلنا لهم ما لنا وعليهم ما علينا ، وليسقط دعاة الفتنة ومحرضو الجريمة، تجار الحروب والعصابات الأسدية المارقة.

ومن جديد يحيّ الموقعون على هذه الوثيقة صمود الشعب السوري الأسطوري بوجه آلة القتل والدمار، ومقاومة قوى الظلام والتكفير بالوقت نفسه، ويقدمون أنفسهم في خدمة المستقبل الديمقراطي المنشود...

عاش شعب سورية العظيم...

عاشت سوريه موحدة ارضا وشعبا، لواءها الكرامه والحريه

السويداء ١٠-٤-٢٠١٥

تحقيق

دوّامة جنيف .. التسويف في الملف السوري

2/1

يوسف شيخو . ضوضاء

مع قرب الذكرى الثالثة لبيان جنيف، ما يزال الملف السوري في حالة جمود مُطبِق لجهة إمكانية الخروج بحل أو تسوية متفق عليها بين الأطراف المتصارعة و رُعاتهم الإقليميين والدوليين. فمنذ أن أصدرت "مجموعة العمل من أجل سوريا" التي اجتمعت في مدينة جنيف يوم ٣٠ حزيران ٢٠١٢ بيانها الختامي الشهير (بيان جنيف)، والقضية السورية لم تزل ترزح تحت وطأة الاستقطاب الشديد الناجم عن منطق مكاسرة الإرادات السائد لدى أطراف الصراع العسكري على الأرض. من هنا كانت القاعدة الأبرز التي تحكم الصراع السوري، الفريد من نوعه، هو: لا غالب ولا مغلوب.

أفرز منطق التعاطي الدولي/الإقليمي مع سيرورات الوضع السوري، بيئة من نوعٍ خاص، سِمَتُها الأبرز هي: "استراتيجيا التوازن" التي كانت النتيجة البيِّنة من اتِّباعها هي -فقط- استمرار حالة النزاع إلى آجال غير مُسمَّاة كما هو حاصل اليوم في أتون الحرب السورية الدائرة. وعلى الرغم من أن السنوات الثلاث الفائتة قد شهدت محطات عديدة رَئيسة، إلا أنَّها لم تكن لتُنْهي الحرب. وإنما تكفّلت بإعطاء زخم أوسع لتفاعلاتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، الأمر الذي يزيد أو يُنْقِص من حدَّة تسارع الحدث أو مجموع الأحداث الناجمة عنها بفعل سياسات المحاور التي تدير "الصراع" باتجاهات مُتَضادّة.

سياسياً. كان "بيان جنيف"، ثمرة المراحل الأولى المُبكِرة نسبيًّاً من عمر الثورة (وهي اليوم في عامها الخامس) التي كانت قد دخلت طور "العسكرة" عقب الشهور الستة من انطلاقتها. إنه "البيان" الذي سيغدو نقطة انطلاق في أية عملية تفاوضية لاحقة بين النظام السوري ومعارضيه، لا سيما منها المفاوضات ذات الطابع الأممي كما كان حال "جنيف٢" في أواخر كانون الثاني (يناير) من العام الفائت، والذي لم يُحرِز بدوره تقدُّماً حقيقاً باتجاه إنهاء المأساة السورية على الرغم من مرور أكثر من ثمانية عشر شهراً آنذاك على صدور مقررات "بيان جنيف". كل ذلك في وقت يجري فيه الحديث عن إمكانية عقد "جنيف٣" التي يُحَضّر لها في هذه الأثناء المبعوث الدولي الحالي ستيفان ديمستورا الذي لم يخرج بجديد خارج إطار مشاوراته الماراثونية سوى بخطة "تجميد القتال في حلب" التي ولدت ميتة كما دلَّلت الأحداث التي تلتها.

جنيف١.. النشأة والمرتكزات

في ظل حالة الانسداد السياسي التي أصابت الملف السوري في وقتٍ مبكر من اندلاعها، كان لا بد من التوصّل إلى صيغة ما بين الأطراف الدولية في مرحلة لم يكن فيها الصراع قد بلغ حدوداً قصوى بعد. ذلك أن الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت شرارتها في منتصف آذار ٢٠١١ بوصفها آنذاك حلقة من حلقات "الربيع العربي"، بقيت خلال الأشهر الستة الأولى في صورة مظاهرات

عارمة جابَتْ الكثير من المدن والبلدات السورية، وجُوبِهَتْ من أجهزة السلطة الأمنية للنظام بالقمع والقتل والاعتقال. مسلسل العنف استمر بوتائر متزايدة، رافقته عمليات ضخ إعلامي وعنف لفظي، لتزيد من حدته بشكلٍ مُضطَرِد إلى أن أخذ طابعه العسكري الذي كان قد بدأ في التَبلور قبيل حلول "جنيف١" الذي اجتمعت عليه ما عُرف حينها بـ"مجموعة العمل من أجل سورية" في صيف العام ٢٠١٢ إيذاناً بولادة الوثيقة الأهم في القضية السورية.

"المجموعة" التي أصدرت "بيان جنيف١" تشكّلت من: الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للجامعة العربية ووزراء خارجية كل من: الصين، فرنسا، روسيا الاتحادية، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، والعراق (رئيس جامعة الدول العربية حينها)، الكويت (رئيس مجلس وزراء الخارجية العرب لجامعة الدول العربية، وقطر (رئيس لجنة المتابعة العربية حول سورية في الجامعة العربية، بالإضافة إلى ممثلة المفوضية العليا للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي. اجتماع "المجموعة" جرى في ٣٠ حزيران ٢٠١٢ في مكتب الأمم المتحدة بجنيف بوصفهم "مجموعة عمل من أجل سوريا" برئاسة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية من أجل سوريا، كوفي أنان.

بالمحصلة، فإن أغلب الدول المنخرطة في "الصراع" السوري، بما فيها الدول الداعمة للنظام وكذلك الدول الداعمة للمعارضة، إضافة إلى الأمم المتحدة، والتي تُشكّل في مجموعها الغطاء الدولي لبيان جنيف، قد حَضَرَتْ وعَمِلتْ على صدوره بالشكل الذي صدر. الأمر الذي يعكِس الوزن الدولي المتنوع للبيان وبنوده التي اكتسبت، استتباعاً، صفة التوافق بالنسبة لهذه الدول. أضِفْ إلى ذلك أن هكذا توافق، يُفترض أنه يضع أعضاء "مجموعة العمل من أجل سوريا" أمام مسؤولياتها في ترجمة بنود البيان مستقبلاً. مبدأ المسؤولية هذا، سيشمل كذلك كلاً من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية اللتين انضمّتا لاحقاً، وذلك وفقاً لمنطوق نص الدعوة الموجه للبلدين من قبل الأمين العام للأمم المتحدة إلى مؤتمر "جنيف٢"، وتُستثنى إيران التي رفضت الالتزام بمنطوق نص الدعوة.

ولمّا كان "بيان جنيف١" وليد الظروف التي أفرزتها المراحل الأولى من عمر الثورة، فإنه من الطبيعي أن يتقاطع مع سِمات تلك المرحلة التي مثّلها دولياً المبعوث الخاص المشترك كوفي أنان. فكان أن اعتمد "البيان" في بعض مفاصله على خطة "البنود الست" التي كان قد قدمها أنان (استقال في تموز-يوليو ٢٠١٢ ليخلفه الأخضر الابراهيمي الذي استقال بدوره في أيار٢٠١٤) كإطارٍ للوصل إلى حل في سوريا، حيث تتكون "الخطة" (المُتبنّاة أُمميّاً في البيان الرئاسي لمجلس الأمن يوم ٢١ آذار٢٠١٢) من النقاط الستّ التالية: أولاً- الالتزام بالعمل من أجل عملية سياسية شاملة يقودها السوريون. ثانياً- وقف جميع عمليات القتال. ثالثاً- هدنة لإدخال المساعدات الإنسانية. رابعاً- الإفراج عن جميع المعتقلين تعسُّفياً. خامساً- ضمان حرية الحركة للصحفيين. سادساً وأخيراً، احترام الحق في التظاهر السلمي.

مستقبل بشار الأسد... كعب أخيل في "بيان جنيف"

أهم مفرزات "بيان جنيف" المثيرة للجدل، تمثّل في ما نص عليه من ضرورة تشكيل جسم انتقالي تحت عنوان: "هيئة الحكم الانتقالي" (transitional governing body)،ذاك الجسم المُفترض هو -بحسب التفسيرات- شكلٌ من أشكال الحكم المفتوح أمام النظام والمعارضة لاختيار الأنسب لهما الأمر الذي سيفتح المجال واسعاً أمام تأويلات فضفاضة ستُفضي إلى ما يشبه الدوران داخل حلقة مفرغة، وبالتالي، ستتحول النقطة الأبرز إلى الأكثر إشكالية بين النظام والمعارضة لجهة التفسير والتأويل. هذا الأمر سيظهر بجلاء في أية عملية تفاوضية بين الطرفين كالتي طفت على السطح في "جنيف٢".

وبطبيعة الحال، فإن الخلاف التفسيري/التأويلي، لن يتوقف على الأطراف المُتَفاوِضة، وإنما سيمتدّ إلى الرُعاة الدوليين

والداعمين الإقليميين كذلك. وهو خلافٌ لن يكون على الدوام في شكله الخام الذي خرج فيه إبّان "جنيف١"،وإنما سيحمل صبغة المرحلة التي يُثار فيها وضع "بيان جنيف" موضع التطبيق العملي في مراحل متقدّمة من عمر الثورة، كما سيحصل في "جنيف٢" على سبيل المثال. فالخلاف الذي ظهر ابتداءً مع تفسير مقررات وبنود "جنيف"١ حزيران ٢٠١٢،سيتجدّد بين مختلف أطراف "الصراع"، بما فيها الرعاة الدوليين، الأمريكيون والروس، وذلك بعد مرور أكثر من ثمانية عشر شهراً على الحدث تحت مسمى "جنيف ٢" (المنعقد في ٢٢ / ١/ ٢٠١٤).

وبشروطها المُنبثِقة عن جملة التطورات التي تخلّلتها الفترة العصيبة الفاصلة بين اتفاقَيْ جنيف: "الأول" الذي لم تجد مُقرَّراته طريقها إلى التنفيذ نتيجة اختلاف التفسير على بنودها في مرحلتها الجنينية، و"الثاني" الذي أُريدَ وضع مواده بناءً على أسس سابِقِهِ (جنيف١) رغم نضوجه.

استراتيجيا "التوازن" وسياسات "الخطوط الحمراء"

دخلت الثورة السورية في مرحلة ما بعد "جنيف١" في نفق الصراع العسكري المُظلم، وهو نفقٌ سيزيد من شرخ الهوة باضطراد بين الأطراف المتصارعة ومن يقف خلفهم من قوىً إقليمية ودولية. إذ شهِدَت الفترة المديدة الفاصلة بين مؤتمرَيْ جنيف (الأول والثاني) تقلُّباتٍ دراماتيكية تحت وطيس الحرب الدائرة في البلاد، وإذا كانت الحرب امتداداً للسياسة، فطبيعيٌّ أن تَرتدَّ نتائج الأولى (الحرب) على الأخيرة (السياسة) كنتيجة حتمية. ذلك أن المعارك وفقاً لمنطق الصراعات السياسية ما هي إلا ميكانزيم تسعى الأطراف عبرها إلى التوصل لشروطٍ أفضل في أيّما عملية تفاوض مُفترضة ضمن لعبة مكاسرة الإرادات القائمة والمستمرة على قدمٍ وساق في سوريا. يزداد الأمر تعقيداً حينما يقترب الطرفان -ولو جزئياً- مما يمكن نعتُه بـ"استراتيجيا التوازن" الذي يكمن أحد أقوى تفسيراته في عدم قدرة حسم طرف ما المعركة لصالحه، وهي المعادلة التي يُعبَّر عنها بمقولة "لا غالب ولا مغلوب" (وتلك هي السِّمة الغالبة في الصراع السوري المأزوم). بهذا المعنى، فإنَّ الصراع العسكري الذي لا يسري بوتائر ثابتة أو متقاربة على الدوام، سيشهد تقلُّبات كبرى لصالح هذا الطرف أو ذاك. وإذا ما أسقطنا المقاربة إيَّاها على المرحلة الزمنية الطويلة بين المؤتمرين (جنيف١/٢)، سنجد أن الغَلبة العسكرية فيها كانت لصالح النظام باضطراد، وقد بدا الأمر واضحاً في كُبريات المعارك التي شكّلت محطّاتٍ فاصلة بين ما قبلها وما بعدها. إذ كانت معركة القصير صيف عام ٢٠١٣، والتي حسمها النظام وحلفائه لصالحه عسكرياً، هي المحطّة الأبرز بالنظر إلى وضعها الجيواستراتيجي، الحيوي، لكل من النظام وحزب الله اللبناني ومن خلفهما إيران. ذاك التفوّق الذي أحرزه النظام، سيأخذ منحىً جديداً بعد استخدام الأسلحة الكيميائية في آب من العام نفسه، الأمر الذي سيدفع بواشنطن -التي طالما حذرَّت مما أسمته تجاوز "الخطوط الحمراء" الأمريكية- إلى التلويح باستخدام القوة العسكرية ولجوء موسكو إلى إطلاق مبادرة من العيار الثقيل لإنقاذ النظام فيما عُرفَ بـ"صفقة الكيماوي" في أيلول ٢٠١٣.

جنوب دمشق تقاطعات الصراع وجحيم التسويات

فريق تحرير ضوضاء

حمل اقتحام تنظيم الدولة الاسلامية لمخيم اليرموك مطلع الشهر الحالي، بالإضافة إلى المآسي والويلات للمدنيين المحاصرين، "حزمة كبيرة من الضوء" كشفت إلى حد بعيد معالم الخارطة العسكرية ومراكز الثقل والنفوذ في مجمل مدينة دمشق وريفها.

الصراع الذي ابتدأ في المخيم على شكل اشتباكات "طاحنة" بين داعش من جهة وجماعة أكناف بيت المقدس"المدافعة عن المخيم " وانتهى بسحق الأخيرة، ما كان ليتم حسب ما يرى كثيرون دون موافقة وتسهيل جهة النصرة التي انحسر تواجدها في الجنوب الدمشقي داخل اليرموك، محاولة من خلال ذلك استعادة التوازن والمبادرة في المنطقة.

لكن الصراع لم ينحصر ضمن دائرة جنوب دمشق بل امتد إلى الغوطة الشرقية إضافة لأحياء القابون وبرزة، حيث شن جيش الإسلام وحلفائه هجوما واسعا في تلك المناطق أسفر أدى خلال أيام لإنهاء وجود داعش وأسر أبرز قادتها.

ليبرز السؤال:

لماذا تحركت الفصائل العسكرية في الغوطة الشرقية وفق رؤية عسكرية واسعة ضد تنظيم الدولة هناك؟ في حين جاء تحركها في الجنوب الدمشقي "متثاقلا" ومتحفظا؟

يرى البعض أن سيناريو أحياء دمشق الجنوبية يختلف جذريا في حيثياته وتفصيلاته عن تلك المتواجدة في مناطق الغوطة وقد تتقاطع معها في خطوط مراكز الثقل والنفوذ الإقليمي الداعمة للأطراف العسكرية الأساسية ضمن معادلات الصراع في دمشق وسوريا بشكل عام. مستندين في وجهة النظر هذه إلى سلسلة من الأحداث سبقت اقتحام داعش لمخيم اليرموك، تلك الأحداث كانت دامية وأدت فيما أدت إليه تدمير البينية القيادية لجبهة النصرة، وجعله تنظيما متنوع المخالب انحسر تواجده في بعض الأزقة داخل المخيم. وهذا بالذات مادفع النصرة قبل أي عامل آخر، بناء على براغماتية باتت واضحة في الذهنية القيادية للتنظيم، لعدم صد هجوم داعش أو على الأقل مساندة الأكناف داخل المخيم. هذه البراغماتية نجحت وبوضوح من خلال التفاف غالبية التشكيلات العسكرية في المنطقة حول النصرة اتقاء لخطر داعش، ما يعني بداية تعافي الجبهة في الجنوب وانتصارا لخياراتها الاقليمية وربما الدولية، الذي قد يمتد ليخيم على كامل الخارطة السياسية والعسكرية في دمشق "مركز الحسم".

وجهة النظر هذه تقود للاعتقاد انطلاقا من التوصيف السابق أن تحالف الفصائل الأخرى المدعومة بمراكز ثقل اقليمية تتقاطع وتتنافر وفق خرائط المصالح المتغيرة غير المتسقة، تبحث عن تثبيت مركز نفوذها دخل سوريا بما يمكنها من المناورة وخلط الأوراق على مستوى الإقليم الملتهب، تلك القوى التقطت اللحظة وأعادت قراءة الواقع بحوامله المحلية والخارجية، الأمر الذي أفرز على الأرض عملية عسكرية أنهت وجود تنظيم الدولة الاسلامية، رافقها هجوم لفيلق الرحمن "حليف جيش الاسلام" على مقار وقواعد حركة أحرار الشام "حليف النصرة" داخل الغوطة الشرقية ومدينة عربين تحديدا.

هذا الصراع يؤشر بشكل واضح أن القوى الإقليمية المساندة لتحالف الفصائل العسكرية الأبرز داخل الغوطة و عدد من أحياء دمشق يدرك تماما خطورة اقتحام داعش للمخيم كمقدمة للاطباق على مناطق جنوب دمشق ما يشكل تهديدا حقيقيا على مناطق الثقل الأساسي داخل الغوطة، و يؤدي إلى رسم حارطة عسكرية جديدة تستند إلى قوى ومراكز ثقل تتبدل

وفق معطيات الواقع الميداني و تبحث عن الأقوى، خارطة سترسمها و ترسي ملامحها في النهاية معارك دامية قد تطول و تسحق في طريقها فصائل عسكرية راكمت الكثير من قيود الثقة لدى اللاعبين الإقليميين المؤثرين على الساحة السورية.

وهو ربما ما قاد إلى ترتيب زيارة قائد جيش الإسلام "زهران علوش" إلى مدينة اسطنبول التركية في محاولة لإعادة ترتيب الأوراق بما يفضي إلى ضرب داعش دون الدخول في صراع مرير مع النصرة. الصراع الذي لايريد علوش والقوى المتحالفة معه لأسباب ومبررات عديدة يتلخص أهمها في أن كثير من الصراعات المشابهة انتهت لصالح النصرة وخياراتها كما تدلل الكثير من الشواهد على امتداد التراب السوري، بالتالي فمن الأفضل وفق ما تؤشر الوقائع الموضوعية أن الذهاب باتجاه تسويات "مؤقتة" ربما، تعيد تثبيت تفاهمات وترتيبات اقليمية تؤدي إلى "هزيمة" داعش في دمشق، وانتعاش النصرة في الجنوب هو الخيار الأفضل للجميع في المرحلة الراهنة، وهو ما ألمح إليه الكاتب والمحلل السعودي "جمال خاشقجي" في تغريدة على تويتر

المتابع للمشهد في دمشق خاصة وسوريا ككل سيلحظ بالتأكيد عنوانين أساسيين:

الأول: "تغول" النفوذ الإقليمي الدولي في مفاصل الثورة السورية من أقصى شمال البلاد إلى أقصى جنوبها الأمر الذي يعني "اغتيال" أي إمكانية لإنتاج أو خلق وطنية بديلة منتاقضة مع تلك التي خلقها النظام على مدى ما يزيد عن الأربعين عام وهو ما يعني الفشل في بلورة رؤية سياسية جامعة لكل السوريين على المدى الطويل.

الثاني: انتصار ثقافة النظام وذلك من خلال الإطباق على كل أدبيات ومنظومة قيم الثورة وحصرها بين مقولتين:

الأسد أو نحرق البد

الأسلمة أو نحرق الثورة

موسم المؤتمرات السورية.. القاهرة نموذجاً

2/1

فريق تحرير ضوضاء

يمكن القول أن الأشهر القليلة الفائتة من العام الحالي، كانت مجالاً خصباً لعقد اللقاءات والمؤتمرات، التشاورية منها والتحضيرية، من أجل الدفع بالقضية السورية باتجاهات معيّنة تسعى إليها الأطراف الراعية والمُجتمعة، كلٌّ بحسب رؤيته للحدث السوري العَصيّ على التقاط مخرج ما حتى اللحظة الراهنة. إذ لا يكاد يمر شهر من هذا العام من دون انعقاد مؤتمر أو لقاء بين أطياف المعارضة، بعضها بمبادرات شخصية وأخرى برعاية إقليمية ودولية. مسارات ديبلوماسية عديدة تداخلت متنافسةً فيما بينها لاستعادة المبادرة السياسية في سوريا، ويعتقد القائمون عليها أنه لا بد من التهيؤ لاستقبال التغييرات الإقليمية بأطر سياسية مُعارِضة جديدة، يمكن من خلالها التدخل في مستقبل سوريا، ومن ثمَّ إعادة تشكيل المعارضة وفق استراتيجيات روسيّة، أو مصرية، أو أُمميَّة، وأخيراً بدأ الحديث يدور عن إمكانية خروج مسار سعودي دبلوماسي محتمل.

يجري، حالياً، الحديث بكثب عن لقاء القاهرة الثاني المرتقب بغرض استكمال ما كانت القاهرة قد بدأته في أواخر كانون الثاني (يناير) من العام الجاري، حيث اجتمع آنذاك، و بدعوة من المجلس المصري للشؤون الخارجية، (جَمْعٌ من القوى السياسية والشخصيات الوطنية السورية في ٢٢-٢٤/٠١/٢٠١٥ من أجل التداول في الأوضاع المصيرية التي تمر بها سوريا، بهدف وضع رؤية وخارطة طريق مشتركة تعبر عن أوسع طيف من المعارضة، وتوحيد الجهود والمساعي لإحياء الحل السياسي التفاوضي طبقا لـ "بيان جنيف" وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة)، وذلك بحسب ما أورده البيان الختامي للقاء المذكور في ديباجته. أنتهى «البيان» في بنده العاشر بالقول: «التحضير لمؤتمر وطني سوري يعقد في القاهرة في الربيع المقبل وتشكيل لجنة تتابع الاتصالات مع أطراف المعارضة السورية للتحضير للمؤتمر والمشاركة فيه، والترويج لمخرجات لقاء القاهرة بالتواصل مع الأطراف العربية والإقليمية والدولية للمساهمة بالوصول إلى الحل السياسي المنشود وفق بيان جنيف».

الإطار التأسيسي لمؤتمر القاهرة الأول ونتائجه

يدور كل لقاء أو مؤتمر، تشاورياً كان أم تحضيرياً (كما هو حال لقاء القاهرة)، في فلك "بيان جنيف" الشهير بوصفه البيان الدولي الوحيد واليتيم الذي قدمته الأمم المتحدة كخريطة طريق لحل الأزمة السورية. ذلك أن أي توافق محتمل يخرج إلى العلن، لا يمكن له أن يدوم دون مظلة دولية تعترف به وتمنحه إمكانية الحياة والاستمرار. فالسوريون، ولأسباب واقعية كثيرة تتعلق بطبيعة الصراع المُحتدِم و ما نجم عنه من نتائج كارثية لم تنته فصولها بعد، غير قادرون بإمكانياتهم الذاتية على وقف تدفق المقاتلين الأجانب وإعادة بناء البنية التحتية التي دمرت، وضمان انتقال سلس من نظام دكتاتوري إلى نظام ديموقراطي.. إلخ.. من دون توافق دولي قوي عبر ضمانات والتزامات دولية فعلية.

لذا، بقدر ما يلتزم المؤتمرون -أيّاً كانوا- بهكذا توافق، بقدر ما سيتم وضع الجماعة الدولية أمام مسؤولياتها. بالمحصلة، وانطلاقاً مما سبق، لم يتطرق إعلان القاهرة لما لم يتطرّق له "بيان جنيف".

ولما كان حرص المشاركين على أن أي تحديث أو تعديل في "بيان جنيف"، إنما يكون داخل سيرورة جنيف نفسها وليس خارجها. تأسس "بيان القاهرة" ضمن إطار "بيان جنيف" من خلال ديباجته وكذلك بعض بنوده التي نصت صراحة على اعتماد البيان الأخير مظلة وإطاراً تأسيسياً في وضع أية حلول أو تسويات سياسية يمكن أن يتمخّض عنها لقاء القاهرة الثاني الذي تعثر حتى اللحظة الراهنة نتيجة ظروف وأسباب متداخلة، الكثير منها يعود إلى طبيعة المعارضة السورية المنقسمة على نفسها لجهة الخطاب السياسي والآليات المعتمدة لإمكانية ترجمة ذلك الخطاب، وبعضها يعود إلى توجهات الراعي المصري نفسه، ناهيك عن العديد من الظروف الناجمة عن تعقيدات الملف السوري على الصعيدين الإقليمي والدولي.

أعطى المجتمعون في القاهرة أهمية لأمور ثلاثة

حققها اللقاء: أولها اتفاق الأطراف المعارضة على أهداف موحّدة وإطار عام لحل الأزمة، وثانيها اختيارهم لجنة متابعة تهيئ للحوار الشامل من خلال التواصل مع أطراف المعارضة ومع الدول الأخرى الإقليمية والدولية، وثالثها اختيار مصر راعياً للمؤتمر على أمل أن يُحْدِث المُضيف المصري أي تقدمٍ في محاولة لم شمل المعارضة السورية المنقسمة على نفسها بين محاور إقليمية ودولية أصابت الملف السوري بجمودٍ مُزمن.

بناء على ما سبق، خرج بيان القاهرة بعشرة بنود تنطلق من حتميَّة الحل السياسي، وتدور رحاها بين تأصيل الديمقراطية والحريات العامة من خلال عقد اجتماعي يؤسس لسوريا جديدة بعد اتخاذ العديد من الخطوات بدءاً إطلاق سراح المعتقلين والمعتقلات وإخراج المقاتلين غير السوريين ..إلخ.. إلى أن انتهى البيان بـ«الدعوة إلى مؤتمر وطني سوري يعقد في القاهرة في ربيع هذا العام» (لم ينعقد بعد). كل ذلك عبر الارتكان إلى "بيان جنيف" وقرارات الشرعة الدولية ذات الصلة، وبشكل خاص القرارين رقم ٢١٧٠ و٢١٧٨، بحسبان أن أي حل سياسي واقعي يحتاج إلى الغطاء الدولي والإقليمي الضروريين.

لمَسَات الراعي المصري.. محاولات التوفيق

قيل الكثير عن الدور المصري الأقرب إلى الحياد بالمقارنة مع دول المنطقة التي دخلت خط الأزمة السورية من أوسع أبوابها، الأمر الذي شجّع الكثيرين في أن يتوسّموا خيراً في أية توصيات أو مقررات يمكن أن يتمخض عنها اللقاء بحلقتيه الأولى (التحضيرية) والثانية التي لم تنعقد بعد (القاهرة٢). لكن، اللمسات المصرية اتضحت في أكثر من جانب عبر محاولة القاهرة التزام الحياد بين النظام والمعارضة من جهة، والتوفيق بين سياسات مصر الحالية بقيادة السيسي من جهة أخرى. ورد على لسان السيسي خلال القمة العربية في آذار الفائت: "إن مصر لا تزال تتعامل مع الأزمة السورية من زاويتين رئيسيتين، الأولى دعم تطلعات الشعب السوري لبناء دولة مدنية ديموقراطية، والثانية هي التصدي للتنظيمات الإرهابية التي باتت منتشرة، والحيلولة دون انهيار مؤسسات الدولة السورية".

تحقيق

جبهات درعا بين التشظي و التكامل 2/1

فريق تحرير ضوضاء

بعد مرور ما يربو على الأربعة أعوام على انطلاقة الاحتجاجات الشعبية في سوريا، وأكثر من ثلاثة أعوام ونيّف على تحوّلها إلى مواجهات عسكرية مفتوحة تهدف إلى إسقاط النظام عسكريًا، بدأت تتّضح خريطة التشكيلات العسكرية للمعارضة السوريّة. وباستثناء تنظيميْ: "الدولة الإسلامية" الذي بات يسيطر اليوم على أكثر من نصف مساحة سوريا على خلفية تمدده الأخير في البادية السورية الواسعة وسيطرته على مدينة تدمر الأثرية، وكذلك "جبهة النصرة"، فإن الكثير من التشكيلات العسكرية بقيت تعيش في حالة تفتقر في معظمها إلى بنية متماسكة أو سلطة مركزية قادرة على توحيدها، الأمر الذي جعل من الساحة العسكرية في البلاد مجالاً خصباً لتزايد عدد الفصائل المسلحة حتى أصبحت تعدّ بالمئات بين كتائب وألوية وجيوش.. وإذا كانت المراحل الأولى من المواجهات العسكرية في البلاد قد قسّمت الأجنحة العسكرية على أسس أيديولوجية بين "علماني" (وهو ما وسِمَ به "الجيش الحر" على الدوام وأحياناً "المعارضة المعتدلة") من جهة، و "إسلامي" ضمَّ طيفاً واسعاً من التشكيلات العسكرية التي اتخذت من الإسلام مرجعية لها بآليات وأشكال متفاوتة.

يضيف البعض إلى الفئتين السابقتين، فئة "المقاتلين الأجانب"، التي تنتسب في معظمها -كما بيّنت دراسات وتقارير استخباراتية- إلى التنظيمات الإسلامية تحت مسمى "الجهاد العالمي" الذي وجد منظِّروه في سوريا ساحة خصبة لاجتذاب مقاتلين من الخارج. كل ذلك جعل من الصعب عادة حصر فصائل المعارضة المسلحة، المتكاثرة باضطراد في غياب انضباط وتمركز مديدين نسبياً، فتجاوزت ٦٠٠ فصيلاً، وفقاً لبعض التقديرات، من هنا كان التركيز على أكثرها أهمية وفاعلية، خاصة تلك التي باتت تسيطر على مناطق واسعة وتصطدم مع النظام في معارك فاصلة إضافة إلى صراعاتها البيْنيّة.

غدت الأمور تدريجياً تنحو لصالح بقاء الفصائل، ذات التوجه الإسلامي، التي بات يغلب عليها الطابع السلفي المصطبغ في الغالب الأعم بالصبغة الريفيّة بالنظر إلى بدء عسكرة الصراع في المقام الأول من الريف باتجاه المدينة وليس العكس. وبالطبع، فإن خارطة المواجهات العسكرية تكاد أن تغطي أكثر من ثلثي البلاد حتى قبل التمدد الذي أحرزه تنظيم "الدولة الإسلامية" في الآونة الأخيرة، إلا أن أكثر المعارك إثارة للجدل كانت تلك التي تدور بين النظام وفصائل عديدة مسلحة، بعضها شكّل تحالفات على الأرض، في كل من ريف دمشق على أكثر من جبهة و الجبهة الجنوبية بين دمشق ودرعا.

فخلال عامي ٢٠١٣- ٢٠١٤، طرأت تطوراتٌ دراماتيكية على توزع الجبهات والقوى العسكرية في محيط العاصمة، والتي تناوبت في السيطرة عليها قوى المعارضة بتشكيلاتها المختلفة، من جهة، وقوات النظام المدعمة بميليشيات حلفائه كحزب الله اللبناني، ولواء أبي الفضل العباس العراقي، وغيرها، من جهة أخرى. وباتت لوحة الخريطة العسكرية متناوبة ومتشابكة.

استراتيجيا النظام.. استثمار المتناقضات

يسعى النظام السوري إلى استثمار المتناقضات على الصعيدين الدولي/الإقليمي من خلال برنامج "الحرب على الإرهاب" الذي اعتمدته الولايات المتحدة عقب أحداث الموصل في حزيران العام الفائت من جهة، والمحلي عبر الاستفادة من التناحرات والمواجهات التي تجري عادة بين فصائل مسلحة (بما فيها تلك التي يدخل فيها تنظيم "داعش" كطرف في مواجهات فرعية مع فصائل مسلحة أخرى) من جهة أخرى. فالضربات القوية التي تتعرض لها التنظيمات المسلحة، سواء من جانب التحالف الدولي التي استهدفت في المقام الأول تنظيم "الدولة الإسلامية" (أخيراً، استهدف جبهة النصرة التي فقدت خمسة عشر من مقاتليها في

قصف أمريكي). إلى جانب تصاعد حدة الصراع المسلح بين بعض تلك التنظيمات المسلحة. كل ذلك أوجد للنظام مناخاً ملائماً في أكثر من جهة للاستفادة مما يمكن أن تفرز من نتائج قد تصب في مصلحته عسكرياً وسياسياً على حد سواء. وإن أردنا أن نستشهد بالأمثلة على ذلك، لا سيما بعد أن تصاعد التيار السلفي المتشدد بالمقارنة مع المعارضة "المعتدلة"، التي بدأ صوتها يَخفُو باضطرادٍ مستمر. ولعل ما حدث بين حركة "حزم" المحسوبة على الجناح "المعتدل"، و"جبهة النصرة"، والذي دفع الأولى إلى حل نفسها، والاندماج داخل ما عُرف بـ "الجبهة الشامية"، أبلغ مثالٍ على ما يتم الحديث عنه في هذا المقام.

إعادة تشكيل للخارطة العسكرية

يتواجد في درعا عدة فصائل شاركت -وما تزال- في المعارك، وأهمها: ١- "جبهة النصرة"، وتتواجد في غالبية المناطق والجبهات، علماً أن تواجدها جاء في مرحلة متأخرة نسبياً عن تشكل فصائل الجيش الحر (أمير "النصرة" في درعا هو إياد الطوسي الملقب بأبو جُليبيب، وهو أردني من أصل فلسطيني وصهر أبو مصعب الزرقاوي). ٢- الجبهة الإسلامية (حركة أحرار الشام الإسلامية). ٣- حركة المثنى الإسلامية. ٤- كتائب بيت المقدس الإسلامية أميرها عبدالله الأنصاري. ٥- ألوية العمري وهي جزء من "جبهة ثوار سوريا". وقد اغتيل قائدها قيس القطاعنة (وهي العملية التي كادت أن تفجّر الأوضاع في المنطقة قبل احتواءها). والجدير ذكره، هو عدم تواجد تنظيم "الدولة" في الجنوب، أو على الأقل ليس موجوداً كتشكيل واضح يمتلك هيكلية وحيثية عسكرية.

تتميز الجبهة الجنوبية عموماً، ودرعا على وجه الخصوص، بنُدْرة الصراعات بين الكتائب الكثيرة المتواجدة على أرضها، وهي ميزات افتقرت لها أغلب الجبهات السورية ولا سيما في الشمال والشرق، ورغم كثرة مناطق الاحتكاك والتّماس بين تلك الكتائب وتداخل مناطق النفوذ فيما بينها، إلا أنها تجنّبت إلى حدٍّ بعيد أي اصطدام أو مواجهة مسلحة، لكن ذلك لم يكن على الوتيرة نفسها عقب حصول مناوشات كادت أن تطلق مواجهات مفتوحة لو لم يتم احتواءها. فالمنطقة الجنوبية تجاوزت في السابق مأزقين خطيرين كادا أن يؤدّيا إلى صراعات خطيرة فيما لو استمرّا في التطور، الأول عندما اعتقلت "جبهة النصرة" أحمد فهد النعمة، رئيس المجلس العسكري التابع لمحافظة درعا، بعد سقوط بلدة "خربة غزالة" بيد قوات النظام والميليشيات التابعة له، وذلك بعد أن اتهمته "النصرة" بالمسؤولية عن هذا العمل. وقد أعقب هذه الحادثة اغتيال أمير جبهة النصرة شرق درعا، علي النعيمي، حيث اتهمت "النصرة" كتائب "الجيش الحر" بالوقوف وراء هذا العمل. والمأزق الثاني، تمثل في اغتيال القطاعنة، قائد ألوية العمري التي أشرنا إليها آنفاً. من جهة أخرى، نشبت بين الفصائل الموجودة في درعا وبين تنظيم "الدولة الإسلامية" صراعات محدودة، عندما حاول "التنظيم" التغلغل في جنوب سوريا. إذ حاولت "داعش" أكثر من مرة دخول درعا غير أن كتائب الجيش الحر والكتائب الإسلامية تصدّت له وكبدته خسائر كبيرة في الأرواح.

إنّ الوضع على الجبهة الجنوبية، شهد إعادة ترتيب للخريطة العسكرية، وذلك بعد المواجهات التي اندلعت بين "جبهة النصرة" و"الجيش الحر"، بالإضافة إلى ظهور تشكيلات عسكرية جديدة، الأمر الذي فرض حالة من تجميد القتال. وتشهد جبهة الجنوب، وتحديداً في درعا، هدوءاً نسبياً فرضته وقائع عديدة، بداية من الاقتتال بين "النصرة" و "لواء شهداء اليرموك" وصولاً إلى تشكيل "الجيش الأول" بعد اندماج مجموعة من الفصائل المسلحة ("فرقة الحمزة"، "فوج المدفعية الأول"، و"جبهة ثوار سوريا"). وجاء الإعلان عن تشكيل "الجيش الأول" بعد أسبوع على تشكيل "الجبهة الشامية" في حلب. وتشكيل "الجيش السوري الموحد" في مدينة نوى في ريف درعا الغربي، و"صقور الجنوب" في الريف الشرقي لدرعا. فضلا عن تشكيلات ميدانية في مناطق نفوذ الجيش الحر.

وتشير مصادر متعددة لـ"ضوضاء" إلى أن "ما جرى في الجبهة الجنوبية لم يخرج عن كونه إعادة ترتيب وتجميع لقوى المجموعات المسلحة، وذاك أمرٌ فرضه خطر إمكانية انتشار تنظيم "داعش"، وهو ما يراه الجيش الحر وكذلك الجانب الأردني بمثابة "خط أحمر"، لا يمكن القبول به مهما كان، وعليه أصبح لا بد من تحجيم وتصفية أي مجموعة يُشَك بتحالفها مع التنظيم المتطرف (داعش)، وهو ما حصل في المعركة الأخيرة ضد "لواء شهداء اليرموك" الذي خرج قائده من محكمة دار العدل بعد عدم ثبوت إدانته بالتعاون مع "داعش"، كما أدت مخططات "داعش" في التمدد هناك إلى تجميع القوى في مجموعات واحدة بتنظيم أكثر خاصة في الريف الشرقي لحوران، حيث يمتد خط إمداد إلى البادية ومنه باتجاه القلمون الشرقي.

المعارضة السورية تحولات وفق مقاييس دهاليز المفاوضات

خالد زياد . ضوضاء

شكل مطلب بناء واجهة سياسية قادرة على صياغة رؤية وطنية تبني ركائزها وحواملها السياسية، الفكرية الاجتماعية، وفق ملامح واضحة قائمة على إسقاط النظام الحاكم في سوريا وبناء دولة مدنية تعددية، أحد أبرز مطالب الثورة السورية في مراحل النضال السلمي. هذا المطلب عبرت عنه وحددت مهامه في ذلك الوقت جموع المتظاهرين الذين تقاطعت حناجرهم على سوريا الموطن، قبل أن يقضي الكثير منهم وأعينهم قابضة على الحلم.

مطالب المنتفضين، المعمدة بشلالات الدماء، فرضت نفسها على الساحة العالمية، التي حاولت قدر استطاعتها تجاهل ما يحدث في سوريا، إلا أن أصرار السوريين دفع بمفاعيل السياسة الإقليمية والدولية للتعاطي مع الملف السوري، على الأقل، كأحد ارتدادات الربيع العربي الذي ابتدأ بتونس.

أولى ملامح السياسة الدولية، فيما يتعلق بالأحداث السورية، تجسدت من خلال إحالة الملف السوري إلى الجامعة العربية في صيف ٢٠١١، ورغم عديد المحاولات من قبل الأمانة العامة للجامعة، والوفود الوزارية التابعة لها، لإيجاد صيغ تفاهم وحلول مع النظام بناء على الحد الأدنى لمطالب الثوار على الأرض، إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل، لتعود الجامعة بالملف برمته إلى مجلس الأمن، وينتهي الفصل الأول بتشكيل لجنة مراقبة عربية تحظى بدعم دولي، مهمتها رصد وتوثيق ما يجري على الأرض، كان مصيرها الفشل واستمرار المأساة السورية، لتتوالى بعد ذلك المبادرات العربية والدولية لتفكيك ألغام اللحظة السورية دون جدوى.

تشكيل اللجنة العربية برئاسة الجنرال الدابي، بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٦، جاءت بعد أن تجاوز عدد الشهداء ٥٣٠٠ شهيدا، سبقه الإعلان عن تشكيل المجلس الوطني السوري، بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢، في مدينة اسطنبول التركية، المجلس الذي حاز بداية على تأييد منقطع النظير من قبل المتظاهرين على الأرض، كممثل سياسي للثورة السورية. هذا التشكيل الذي بدا متجانساً في البداية، قوي البنية والملمح استناداً إلى التأييد الشعبي، سرعان ما "تهالكت" معالم قوته وتفككت عوامل خطابه الموحد، ليبدو بعد فترة قصيرة خالي الوفاض، عاجزا عن تقديم أي شيء للداخل السوري المتفجر.

ويرجع البعض أسباب التراجع التي أدت إلى شلل، ولاحقاً فشل المجلس الوطني، إلى عوامل ذاتية من جهة تتمحور في تمادي المجلس إلى حد بعيد في صناعة صورة ديمقراطية "أفلاطونية" جعلته فريسة سهلة لقوى سياسية ذات تجربة لا تعنيها مفاهيم الديمقراطية وتداول السلطة بقدر ما يعنيها ابتلاع الساحة والهيمنة على مكونات وأطر الثورة، بغض النظر عن الأساليب والوسائل. ثانياً

عوامل موضوعية تتلخص بالانقسام العربي حول الملف السوري وعدم جدية المجتمع الدولي في إيجاد حل يفضي إلى تحقيق مطالب الثورة.

تلك الإرهاصات السياسية، حسب رأي عدد من المراقبين، شكلت البدايات الأولى لبلورة رؤية دولية عن مشروع حل في سوريا، انطلق أساسا من تصنيف ما يحدث على أنه أزمة سياسية اجتماعية عميقة أدت ارتداداتها إلى أتون حرب أهلية مزقت ودمرت البلاد. هذا التوصيف الذي اعتبر أن النظام المسبب الرئيس لجرائم الإبادة المرتكبة بحق الشعب، لم يسقط أطر وأدوات ذلك النظام، وفي بعض الأحيان رموزه، كجزء أساسي من أي حل ممكن في سوريا، ما يعني عملياً إطالة أمد المأساة السورية، التي تحولت مع مرور الوقت وإيغال النظام في هندسة المذابح اليومية، إلى حركة تحرر وطني تتبنى الكفاح المسلح لتحقيق أهدافها التي اختزلت مع خارطة المعارك وغياب الرؤية السياسية الوطنية إلى إسقاط النظام.

وجهات نظر أخرى تعتبر أن المجتمع الدولي بمفهومه "القاصر" لما يجري في سوريا وانطلاقه في صياغة الحل كمبدأ لإدارة الأزمة وليس إنهاءها، هو الدافع الرئيسي باتجاه عملية جراحية قيصرية في رحم المجلس الوطني، تمخضت عن ولادة الائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارض بتاريخ ٢٠١٢/١١/١١، في العاصمة القطرية الدوحة. المولود الذي حمل في ملامحه معاني وعناوين الصراع الإقليمي على سوريا المدار بطريقة أو بأخرى من القوى الكبرى التي تحولت نظرتها من إدارة أزمة لتحقيق الاستقرار، إلى إدارة الأزمة بما يفضي لإعادة رسم خرائط المصالح والنفوذ في منطقة الشرق الأوسط من البوابة السورية.

في السياق ذاته، ترى وجهات نظر أخرى أن عملية "تدجين" المجلس الوطني، ليصبح الائتلاف الموسع، جاءت أساساً تماشياً مع رغبة سورية عارمة في إنتاج مؤسسة سياسية تعبر عن مطالب الثورة وتخاطب العالم بما يحقق أهدافها "كذريعة شرعية" من جهة، ومن جهة أخرى حاجة الإقليم والمجتمع الدولي إلى عنوان سوري كحامل سياسي لمسارات التفاوض التي كانت تنضج في مطبخ السياسة الدولية والتي عبر عنها

أولاً بالدعوة إلى مؤتمر تفاوضي بناء على توصيات اللقاء التشاوري المعروف بجنيف (١)، والذي عقد بتاريخ ٢٠١٢/٦/٣٠، وهو ما اعتبره محللون بداية الانتقال من مفهوم الحل الجذري الذي تريده الثورة ولا يقبله الإقليم، إلى الحل المرحلي الذي لا يمكن أن تتحمله الثورة ويريده الإقليم.

جنيف الذي جاء بعد تشظي العمل المسلح في سوريا، ليسجل في قيود الإنسانية الدولية مئات الآلاف من الشهداء والجرحى والمعتقلين والمفقودين، إضافة إلى دمار على مساحة الوطن السوري، جاوز حاجز ٧٠% ما بين كلي وجزئي. بل يذهب البعض إلى أن اللحظة "تاريخياً وعملانياً"، التي صنعت المؤتمر الدولي، كان أحد أبرز عناوينها نكبات متلاحقة للثورة على الأرض، من دمشق جنوباً إلى حلب شمالاً، وقدرة النظام على إعادة تعويم نفسه دولياً وتسويق مقولة مكافحة الإرهاب بدعم من الحليف الروسي.

مسألة ذهاب المعارضة السورية إلى جنيف التي حملها الداخل السوري عديد من الأسئلة، ألمحت بطريقة أو بأخرى إلى مسؤولية القيادة السياسية للائتلاف، حينها، في تسليم المناطق المحررة للنظام عن طريق دفع أموال طائلة لكتائب وألوية كبرى عاملة على الأرض وأسئلة أخرى تتعلق أساسا بجدوى الذهاب والتعاطي مع العناوين الأولية للمؤتمر الدولي وفق المعطيات السابقة، ما دفع كثير من المهتمين بالشأن السوري للتساؤل: ما هي طبيعة الوفد المشكل؟ ما الذي حكم عملية تشكيل الوفد؟ ما هي أجندة الوفد في مقابل أجندة النظام؟ ما هي ملامح وضوابط إدارة الملفات ذات الصلة بالعملية السياسية؟ ما جدوى الانخراط في عملية سياسية لا تحظى بإجماع داخلي ولا يرافقها نضج دولي يقود إلى إنتاج حل سياسي واقعي و مقبول؟ وغيرها الكثير من الأسئلة التي يبدو أنها ستبقى دون إجابة في المدى المنظور على الأقل.

عوامل تشكيل الوفد المفاوض

تخضع أي عملية تفاوضية إلى قواعد ونظم حقوقية أكاديمية، تؤسس إلى اختيار فريق لإدارة مسارات وملفات التفاوض وفقا للاختصاص، وتكون قيادة ذلك الوفد أو الفريق مرتبطة بمرجعية سياسية تقبل أو ترفض مخرجات الجولات التفاوضية، ما يعني أن المفاوضات، باعتبارها عملية سياسية، ليس من الضروري أن تدار من قبل سياسيين بل تعتبر كثير من الأبحاث الأكاديمية أنه من الأفضل لأي عملية تفاوضية أن تدار من قبل متخصصين في مجال الملفات المختلفة والمتعلقة بجوهر الصراع بين لأطراف المتنازعة.

في الحالة السورية اعتمد تشكيل الوفد الذي سيذهب إلى جنيف بناء على تحالفات سياسية داخل الائتلاف "تمأسست" وفق صراعات بين الكتل التي تعبر عن المصالح الإقليمية النافذة ضمن الملف السوري، ولا تستند في اختلافاتها على أسس وعناوين القضية السورية، الأمر الذي دفع نهاية إلى تصدعات وتشققات داخل الائتلاف، أفضت إلى انسحاب المجلس الوطني وكتلة الصباغ، ما جعل المعارضة تبدو أمام العالم هشة ومنقسمة وأضعف من أن تفرض على الأسرة الدولية أجندة الثورة السورية التي يعنون أبرز ملفاتها أشلاء السوريين.

ضعف المعارضة الذي بدا جلياً قبل انطلاق جولات جنيف، دفع بعض الآراء للقول بأنه يعود أولاً إلى غياب الرؤية الأكاديمية الخاضعة لضوابط علمية في تشكيل الوفد العتيد، ليبدو في شكله النهائي مجموعة من السياسيين، بينهم حقوقيين اثنين، رؤيتهم للعملية التفاوضية تأتي بناء على خلفية سياسية وليست حقوقية أو قانونية. تلك الآراء اعتبرت أن اخفاق الائتلاف في تحويل شعارات ومطالب الثورة السورية إلى ملامح خطة متكاملة تؤشر بوضوح لأدوات وآليات وأطر الدولة ما بعد سقوط النظام، قاد إلى فشل الائتلاف في جنيف الذي فشل بدوره لاحقاً، إذ وصلت بعض التوصيفات إلى حد القول بأن ممثلي المعارضة السورية لم يقدموا خلال المؤتمر سوى شيئا واحداً، تمثل في الخطاب المكتوب الذي ألقاه أحمد الجربا، رئيس الائتلاف في حينها.

إن سوء الإدارة والتخطيط داخل "المؤسسة الحديثة " لألوان الطيف السوري المعارض، جعلها تبدو أسيرة منذ بداية تشكيلها بتصور مفاده أنها لم تأت كظرف شرطي هدفه الاستجابة لواقع اللحظة الثورية في الداخل السوري، وإنما جاء نتيجة لتفاهمات وتوازنات قوى تعبر عن مفاتيح السياسة الإقليمية في الشرق الأوسط من جهة، وتحقيقا لضرورات مصالح القوى الكبرى، معبراً عنها بطريقة مباشرة أمريكيا وروسيا، الأمر الذي جعل الائتلاف بالنسبة للكثيرين عبارة عن وكيل مهمته الحفاظ والتعبير عن تلك المصالح دون أي اعتبار للمصالح الوطنية.

تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق

لقاء موسكو2 .. ما له وما عليه

2/1

أحمد شيخو – ضوضاء

لعلَّ أكثر ما يميّز الوضع المتفاقم في سوريا، على جميع الصُعد، هو كثرة الفاعلين الإقليميين منهم والدوليين، الأمر الذي جعل من الملف السوري الأكثر تعقيداً وتأزُّماً على الإطلاق في ظل رياح "التغيير" التي تجتاح المنطقة منذ سنوات تحت تأثير دومينو "الربيع العربي"، انطلاقاً من تونس وليس انتهاء بسوريا. يبدو الأمر للمتابع وكأنه عبارة عن تبادلٍ للأدوار بين الفاعلَين الدوليين الرئيسَيْن، الولايات المتحدة وروسيا، الذين يقودان محورين إقليميّين يَضُمّان دولاً فاعلة تتصدّرها إيران وأذرعها في المنطقة، حلفاء النظام السوري من جهة، وتركيا ودول خليجية كالعربية السعودية وقطر التي ترعى المعارضة السياسية، المتمثلة في "الائتلاف"، وتتحكم إلى حدٍّ بعيد في الصراع العسكري على الأرض من خلال صنوف الدعم اللوجستي والمالي والإعلامي الذي توفّره للفصائل المقاتلة في مواجهة النظام السوري من جهة أخرى.

لذا، كان الانطلاق من البعد الخارجي (الدولي أولاً ومن ثم الإقليمي)، وصولاً إلى مجريات الأحداث في الداخل السوري، ضرورة تقتضيها طبيعة الحدث السوري نفسه، والذي أضحى شأناً دولياً عاماً أكثر بكثير من كونه صراعاً سورياً- سورياً، وذلك على معظم المستويات إن لم نقل جميعها بدءاً من صناعة القرار الدولي وتسليح أطراف الصراع العسكري الدائر (المعارضة والنظام)، مروراً بالقضايا الإنسانية (ملف المساعدات وقضية اللاجئين)، وصولاً إلى مبادرات التسوية السياسية التي شهدت العديد من المحطات الدولية بين جنيف وموسكو دونما ترجمة فعليّة تنعكس على الواقع السوري الراهن.

لكن المحطة التي لاقت برودا لافتاً لجهة التعاطي مع ما يمكن أن يتمخّض عنها، كان منتدى موسكو التشاوري الثاني المنعقد في الفترة ٦-٩ نيسان (أبريل) الفائت، والذي لم يكن سوى امتداداً لاجتماع موسكو١. الذي انعقد نهايات كانون الثاني (يناير) من العام الحالي. ذاك البرود من قبل المعارضة السورية بمعظم توجهاتها، وكذلك من المعنيين بالشأن السوري، أظهر لقاء موسكو٢، كما لو أنه خارج السياق ضمن ما يجري في سوريا بحسبانه "معلوم النتائج" لدى الطيف الأوسع من المعارضة السورية، وذلك لكونه سيصب في مصلحة النظام الذي لطالما عوّل على الدعم الروسي المستمر منذ انطلاقة الاحتجاجات ضد النظام.

منتدى موسكو٢ .. ما له وما عليه

إنَّ المآخذ التي تُسجَّل على ما يمكن أن يقرأه المرء في تناوله للموقف الروسي حيال الملف السوري عموماً - وضمناً، المنتدى الأخير الذي عُقِدْ (موسكو٢)، وسابقه (موسكو١)، تجد ما يدعمها استناداً إلى ناصية من وقائع عبّرت بوضوح عن موقف القيادة الروسية مما يجري. وهو أمرٌ يكشف

عنه ما أحاطَ الاجتماع المنعقد من مناخات تبدو حيثياتها غير واقعية في أزمة كبرى بحجم ما يجري في سوريا. سواءٌ ما تعلق منها بموقف موسكو نفسه الداعم للنظام السوري، وهو الأمر الذي سينسحب على البيئة التي انعقد فيها المنتدى التشاوري الأول والثاني، وكذلك إشكالية التمثيل السياسي التي ستطفو على السطح بناء على من حضر ومن لم يحضر، ناهيك عن طبيعة الدعوة نفسها التي وجّهت لشخصيات محسوبة على المعارضة وليس لكيانات سياسية اعتبارية قائمة بذاتها. وبطبيعة الحال، فإن ما شهدته موسكو من جلسات تشاورية لا يمكن فصلها بحال من الأحوال عن سابقاتها من جلساتٍ ومؤتمرات عُقدت بناء على الكثير من المواقف المتداخلة، ولعل أبرزها مؤتمر "جنيف١" في ٣٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٢ الذي أفرز الوثيقة الأهم خلال عمر الثورة السورية - وقد دخلت عامها الخامس- على الإطلاق (بيان جنيف١)، أعقب ذلك بعد ما يزيد عن عامٍ ونيف مؤتمر "جنيف٢" المنعقد في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٤، والذي جاء على خلفية تفاهم أمريكي- روسي تكلّل نجاحه عبر القرار الأممي ٢١١٨ الصادر عن مجلس الأمن في ٢٧ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٣ ، الخاص بملف ترسانة النظام من السلاح الكيماوي الذي تم استخدامه في آب (أغسطس) من العام نفسه بريف دمشق.

انطلاقاً مما سبق، يمكن أن نتوقف بشيء من التفصيل الموجز عند عديد المآخذ السابقة على منتدى موسكو٢ وحيثياته:

-السياق الزمني لتسلسل الأحداث (حتميّة العامل الدولي): يجد الدور الذي تحاول روسيا أن تلعبه في الأزمة السورية لصالح النظام السوري ما يبرره في إطار العلاقات الدولية انطلاقاً من مصالحها الاستراتيجية في مواجهة الغرب الذي يعمل على احتواء موسكو اقتصادياً وتقليم أظافرها ما أمكن كما برز في ملف أزمة شبه جزيرة القرم التي عملت موسكو على ضمها لأسباب اقتصادية وقومية قبل أن تنعكس على الأزمة السورية التي ستتحول إلى ورقة ضغط تستخدمها موسكو في تعاطيها مع الغرب بحيث تدعم النظام السوري دون أن تقدم تنازلات في الملف الأوكراني. وهي، في المجمل، إضافة جديدة تزيد من تعقيد الملف السوري الذي وصل إلى طريق مسدود.

في النصف الأول من العام ٢٠١٢، سعت كل من موسكو وواشنطن إلى توحيد جهودهما دبلوماسياً. وعلى الرغم من بروز محطات رئيسة حصل بشأنها توافقات دولية بين محوري واشنطن وموسكو، تمثلت في "جنيف١" التي مثلت ذروة الاتفاق مع اختلاف جوهري لاحق في قراءة بنود الوثيقة، لا سيما منها البند المتعلق بتأسيس "هيئة حكم انتقالي بكامل الصلاحيات". وهي النقطة التي ينطلق منها "الائتلاف" إلى ما عداها بحسبانها تمثل جوهر انتقال السلطة. فرغم ذاك، إلا أن المشهد ذهب في طريق مغاير عبر استفحال الصراع العسكري وتنامي تنظيمات التطرف في طول البلاد وعرضها، الأمر الذي تمسك به النظام على قاعدة محاربته لـ"الإرهاب". وقد كان حديث رئيس وفد النظام الرسمي، بشار الجعفري، واضحاً بهذا الاتجاه خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد إبان مؤتمر موسكو٢، وذلك في معرض رده على اتهامات معارضين للنظام بممارسة الإرهاب أسوة بتنظيم "داعش" ضد الشعب السوري من خلال القتل الممنهج بكافة أنواع الأسلحة بما فيها سلاح الدمار الشامل. إذ ذهب الجعفري إلى القول أن "المجتمع الدولي، اليوم، يقر بمساعي الجيش العربي السوري في محاربة الإرهاب"، وذلك في إشارة منه إلى التحالف الدولي ضد "داعش". وهو تفسيرٌ قاصر قياساً إلى جملة التصريحات التي تصدر عمن يقود ذاك التحالف (واشنطن)، فهذه الأخيرة تكرر على الدوام أن "النظام السوري فاقد لشرعيته"، ولكن دونما اتخاذ تدابير حاسمة ضده على الأرض.

الثورة في سنواتها الأربع

تقرير يشمل مؤتمرات ولقاءات المعارضة السورية في الداخل والخارج

2 / 1

فريق تحرير ضوضاء

عبرت الثورة السورية خلال سنواتها الدامية مراحل متباينة، نتيجة للإهمال الدولي والتوازنات الإقليمية وتشتت المعارضة السورية بين داخلية وخارجية، إلى جانب العنف الهائل الذي قوبلت به من آلة النظام التدميرية. شهدت الثورة منذ البدايات عدّة محاولات من معظم التشكيلات السياسية المناهضة للنظام، لتأسيس أجسام وتكتلات سياسية تعبّر عن طموحات المحتجين الذين خرجوا بشعاراتهم السلمية في شوارع المدن والبلدات والقرى السورية في مختلف المحافظات.

سُجلت أولى المحاولات السياسية في حزيران من العام ٢٠١١، من خلال عقد المؤتمر السوري للتغيير في مدينة أنطاليا التركية، وشارك فيه "جماعة الإخوان المسلمين"، "إعلان دمشق"، ممثلون عن الكرد والعشائر العربية، وممثلون عن الحراك السلمي، بهدف دعم الاحتجاجات في سوريا.

تلاه مؤتمر الائتلاف الوطني لدعم الثورة السورية في الرابع من الشهر ذاته، في بروكسل البلجيكية، بمشاركة نحو مئتي معارض سوري. طالب المؤتمر بفرض عزلة دبلوماسية على النظام، وعدم السماح له بالتمثيل الدولي، وأعلن عن تأسيس مكتب للائتلاف في بروكسل، وتشكيل ثلاث لجان سياسية وإعلامية وحقوقية لشرح حقيقة الوضع في سوريا للدول المختلفة.

في شهر تموز عام ٢٠١١، عقد مؤتمر الإنقاذ الوطني السوري في مدينة اسطنبول التركية، لتشكيل حكومة ظل للمعارضة السورية. وكان من المقرر أن يعقد المؤتمر على جزأين: مؤتمر في الداخل في، وآخر في اسطنبول بمشاركة ٤٠٠ معارض وبرئاسة هيثم المالح. إلا أن مؤتمر الداخل الذي كان من المقرر عقده في صالة بحي القابون في دمشق لم ير النور، إثر مهاجمة قوات الأمن السورية متظاهرين في الحي في جمعة "أسرى الحرية" في الـ ١٥ من تموز. وخرج المؤتمر بعدّة قرارات أهمها، أن النظام سقط شرعياً، إضافة إلى رفض التدخل العسكري الأجنبي، والموافقة على تشكيل حكومة وطنية من كافة أطياف المعارضة.

بدوره، أصدر رئيس النظام، بشار الأسد، مرسوماً لعقد لقاء تشاوري في الفترة ما بين (١٠ – ١١ – ١٢) من شهر تموز عام ٢٠١١، وخرج المجتمعون بعدد من التوصيات منها: (اعتبار الحوار الطريق الوحيد لإنهاء الأزمة، أن الاستقرار ضرورة وطنية عليا، التوصية بالإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين، اعتبار المعارضة الوطنية جزء لا يتجزأ من النسيج السوري، رفض التدخل الخارجي وتسريع آلية مكافحة الفساد)، إلى جانب مناقشة مشاريع قوانين الأحزاب والانتخابات والإعلام. من جهته، أصدر مجلس الأمن الدولي في الثالث من شهر آب، بياناً رئاسياً بإجماع أعضائه الخمسة عشر، دان فيه "حملة القمع الدامية" التي تشنها الحكومة السورية ضد المتظاهرين، ودعا إلى "محاسبة" المسؤولين عنها.

وعقدت "هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الوطني الديمقراطي" أول مجلس وطني لها في مزرعة خارج دمشق في ١٧ أيلول ٢٠١١، وشدد المجتمعون حينها على لاءات ثلاث هي: (لا للتدخل الخارجي، لا للعنف، لا للطائفية)، وانتقدوا الحل الأمني والعسكري للنظام، مع التشديد على وحدة المعارضة.

في الثاني من شهر تشرين الأول، تأسس المجلس الوطني السوري، بعد مؤتمر ضم ممثلين عن جماعة الإخوان المسلمين وإعلان دمشق والمؤتمر السوري للتغير ومستقلين، وترأسه "برهان غليون". وتكوّن المجلس من ٣١٠ أعضاء من خلفيات مختلفة أهمها: (الحراك الثوري، كتلة المستقلين الليبراليين، إعلان دمشق، المنظمة الآثورية، الإخوان المسلمون، ربيع دمشق، الكتلة الوطنية الكردية والكتلة الوطنية، إضافة إلى شخصيات مستقلة). اعترف "المجلس الوطني الانتقالي الليبي" بالمجلس الوطني السوري ككممثل شرعي ووحيد للشعب السوري، وأغلق السفارة السورية في العاصمة طرابلس، إضافة إلى اعتراف

"التحالف الديمقراطي من أجل مصر" والذي ضم ٣٤ حزباً، بالمجلس الوطني السوري. وتمحورت أهداف المجلس حول تمثيل المعارضة السورية أمام المجتمع الدولي وتقديم بديل عن نظام الأسد.

في عاصمة إقليم كردستان العراق، أربيل، أعلن عن تشكيل المجلس الوطني الكردي في سوريا، في السادس والعشرين من تشرين الأول، وضم ١٦ حزباً سياسياً، وأكد على الاعتراف الدستوري بالهوية القومية الكردية وبالشعب الكردي الذي يعيش على أرضه التاريخية، وتحقيق اللامركزية السياسية في سياق وحدة الأراضي السورية.

في الثاني والعشرين من شهر كانون الأول عام ٢٠١١، وصلت طلائع المراقبين العرب إلى سوريا، بعد مبادرة الجامعة العربية بثلاثة أيام، وانتهت أعمال البعثة في السادس عشر من كانون الثاني ٢٠١٢. شهدت البعثة انتقادات كبيرة، إذ انشق عنها المراقب الجزائري "أنور مالك"، على خلفية اتهاماته للنظام بإغراء فريق البعثة بالنساء، ومراقبة أعضاء البعثة، واتهامه لرئيسها "محمد الدابي" بدعم نظام الأسد. وبعد تمديد مهمة المراقبين مدة شهر، سحبت الجامعة العربية مراقبيها في السابع من شباط من العام ٢٠١٢.

ومع بداية العام ٢٠١٢، أطلقت الجامعة العربية مبادرتها التي اقترحت (تنازل الأسد عن كامل صلاحياته لنائبه وتشكيل حكومة وطنية توافقية بين المعارضة والنظام)، إلا أنها سقطت بعد رفضها من النظام. وفي شهر حزيران من العام ذاته، طرحت المبادرة بصيغة قريبة في مؤتمر "جنيف١"، إذ توصلت كل من أمريكا وروسيا إلى رؤية مشتركة تنص على تشكيل "هيئة حكم انتقالية" تضم أشخاصاً من المعارضة والنظام.

وفي شهر شباط من العام نفسه، عيّنت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، "كوفي عنان" مبعوثاً خاصاً إلى سوريا، قبل أن يستقيل بداية شهر آب، لعدم تلقيه دعماً كافياً في مهمته، ولانقسام المجتمع الدولي. قبل أن تدين الجمعية العمومية للأمم المتحدة النظام السوري بقرار حظي بغالبية ١٣٧ صوتاً مقابل اعتراض ١٢ عضواً وامتناع ١٧. دعت فيه لوقف العنف فوراً. ليصدر مجلس الأمن الدولي بإجماع أعضائه في تاريخ ٢١ نيسان، القرار ٢٠٤٣، القاضي بإرسال ٣٠٠ مراقب عسكري غير مسلحين إلى سوريا لمدة ثلاثة أشهر. برئاسة الجنرال النرويجي "روبرت مود"، قبل أن يصدر القرار ٢٠٥٩، الخاص بتجديد مهمة بعثة المراقبة الدولية لمدة ثلاثين يوماً.

في التاسع عشر من شباط ٢٠١٣، أعلن معارضون سوريون عن تأسيس "تيار التغيير الوطني" في اسطنبول بتركيا، لترسيخ أهداف الثورة ودعم الجيش السوري الحر. وضم التيار نحو ٨٠ شخصية معارضة، حقوقيين، رجال دين ونشطاء من الداخل.

من ثم أعلن برهان غليون (رئيس المجلس الوطني السوري) في الأول من مارس ٢٠١٣ تشكيل مجلس استشاري عسكري لدعم المقاومة والمعارضة والجيش الحر، والتنسيق بين أعمال القوى المسلحة من جهة، والمجلس الوطني من جهة أخرى.

بعد أيام من قرار إرسال بعثة المراقبين الدوليين إلى سوريا، عقد مؤتمر أصدقاء سوريا في الرابع والعشرين من شهر شباط في تونس، لإيجاد حل للأزمة السورية، مع مقاطعة روسيا والصين للمؤتمر. اعترف المؤتمرون بالمجلس الوطني السوري كممثل شرعي للسوريين، وطالبوا بتوسيع الأخير ليشمل كل مكونات الشعب. ثم عقد مؤتمر أصدقاء سوريا الثاني في شهر نيسان في مدينة اسطنبول بتركيا، بمشاركة ٧٠ دولة، مع غياب روسيا والصين. ليعقد المؤتمر الثالث في باريس بتاريخ ٥ تموز، بمشاركة وفود مثلت مائة دولة، وسط غياب روسيا والصين أيضاً، وقد دعا هذا المؤتمر إلى اتخاذ سلسلة من القرارات تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. أصدر مجلس الأمن الدولي في ٢١ آذار ٢٠١٢، بياناً رئاسياً غير ملزم، يطالب النظام بالتطبيق الفوري لخطة السلام المعروضة من مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية، كوفي عنان، والذي دعا إلى وقف القتال وسحب القوات الحكومية والأسلحة الثقيلة من المدن التي تشهد احتجاجات، إضافة إلى هدنة إنسانية لمدة ساعتين يومياً، لإفساح المجال أمام وصول العاملين في المجال الإنساني إلى المناطق المتضررة.

وشهد السادس عشر من نيسان ٢٠١٢، تشكيل "مجلس عشائر سوريا" المعارض في مدينة اسطنبول، ضم ٢٠٠ شخصية، وشكلت العشائر المشاركة في المجلس نحو ٤٠ % من مجموع عشائر سوريا، حسب المؤتمرين.

في حين أعلنت ٢٠٠ شخصية من السويداء، في الثامن عشر من نيسان، تشكيل تجمع أحرار سوريا، برئاسة "منتهى الأطرش". وأكد التجمع على النضال إلى جانب الثوار ، ودعم عناصر الجيش والأمن المنحازة لأهداف الثورة.

اجتمعت المعارضة السورية في شهر تموز عام ٢٠١٢ في القاهرة برعاية الجامعة العربية، وصدرت عن اجتماعاها وثيقتا "المرحلة الانتقالية" و"العهد الوطني" أو ما يُعرف بـ "وثائق القاهرة"، أقرت الأولى "إسقاط الأسد ورموز السلطة"، فيما تعرضت الوثيقة الثانية لانتقادات من الإسلاميين، لقصورها في تكريس وصيانة هوية سوريا الإسلامية. كما شهد المؤتمر انسحاب المجلس الوطني الكردي من

الاجتماع بشكل نهائي بعد يومين من الحوارات، إضافة إلى انسحاب الهيئة العامة للثورة. ومع نهاية الشهر، أعلن معارضون عن تشكيل مجلس أمناء الثورة في القاهرة، ضم ١٥ شخصية معارضة من ميادين مختلفة، برئاسة هيثم المالح، والذي كُلف من المجلس بتشكيل حكومة سورية انتقالية.

على صعيد آخر، عُقد في العاصمة الإيرانية، اجتماع "تشاوري" حول سوريا، بمبادرة من إيران وبحضور ممثلين عن ٣٠ دولة، وذلك لإحياء ما وصفها وزير الخارجية الإيراني علي صالحي "خطة السلام" التي تقدم بها كوفي عنان.

من ثم أعلنت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في السابع عشر من آب عام ٢٠١٢، تعيين "الأخضر الإبراهيمي"، مبعوثاً خاصاً إلى سوريا خلفاً لكوفي عنان، قبل أن يستقيل هو الآخر في شهر مايو من العام ٢٠١٤، بعد إعلان النظام نيّته إجراء انتخابات رئاسية.

في ٢٣ أيلول من عام ٢٠١٢، عقد نحو ٢٠ حزباً وتياراً سياسياً (هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي)، المؤتمر الوطني لإنقاذ سوريا في فندق سميرا ميس بدمشق، الذي دعا إلى إسقاط النظام برموزه ومرتكزاته بالطرق السلمية، كما طالب المبعوث العربي والدولي إلى سوريا، الأخضر الإبراهيمي، بعقد مؤتمر دولي حول سوريا للبدء بمرحلة انتقالية، تضمن الانتقال لنظام ديمقراطي تعددي.

في ١٢ تشرين الأول، أعلنت مجموعة من النشطاء، عن تشكيل حركة المجتمع التعددي السورية في العاصمة الفرنسية، مؤكدين في بيانهم الصحفي على دعم نضال السوريين في بناء دولة مدنية ديمقراطية تعددية.

مؤتمر العشائر

مدينة إدلب

محاولة لخلق ظروف حياة وسط الركام

نور مارتيني . ضوضاء

كما كل مدينة تحرّرت، كان لإدلب موعد مع الدمار، وكان نصيب أهلها النزوح نحو الأرياف المحيطة، التي هي الأخرى مسرح للقصف الهمجي، والعنف الممنهج الذي لا يبقي ولا يذر.

غير أن ما يحزّ في نفوس الكثيرين من أهالي المدينة، أنّ معظم وسائل الإعلام غضّت الطرف عما يجري فيها، بذريعة أنّ جبهة النصرة هي من يتصدّر المشهد، وأنّ ما جرى هو عبارة عن عملية استلام وتسليم، وأن مصيراً كمصير مدينة الرقة ينتظرها.

هذا القيل والقال أسهم في ضياع بوصلة الكثيرين، وصرفهم عن حقيقة أنّ الأسد تكبّد خسارة فادحة مرّة أخرى، وأنّ التعاطي الإعلامي الصحيح مع معركة تحرير إدلب، هو وحده من يحميها من مصير شبيه بالرقة.

نزح إلى مدينة إدلب، الكثير من أهالي الريف المحيط بها، ممن اختبروا الدمار من قبل، ما أدى إلى تضاعف عدد سكانها، فشكّلت المدينة اختباراً حقيقياً للصورة المستقبلية لسوريا، وعلى ما يبدو تمكنت برفقة شقيقتها درعا من إعادة الزخم للثورة، الذي افتقدناه خلال العامين المنصرمين.

معارك عدّة خاضها ثوار إدلب، كانت الناحية العسكرية إحدى عناصرها، حيث شكّل عنصرا الإغاثة والإعلام جانبين بالغي الأهمية في معركة ادلب، ونجحتا إلى حد ما في تغيير هذه الصورة التي ارتسمت في مخيلة الغالبية، ولكن الكثيرين ظلوا على شكوكهم .. لهؤلاء تقدّم "سيدة سوريا" بعض الحقائق عن معركة تحرير إدلب.

أحوال المدنيين بعد التحرير

بعد دخول جيش الفتح إلى مدينة إدلب، انسحب النظام بكامل كوادره، وتوقفت جميع المؤسسات الخدمية عن العمل، لعدم توفر الكوادر البشرية والمواد الأولية، والوقود اللازم لعملها، غير أن الكثير من المنظمات والجهات الأهلية حاولت بشكل مستقل، أو بالتنسيق مع جيش الفتح أن تؤمن الاحتياجات الأساسية اللازمة لمعيشة الناس الذين صمموا على البقاء في المدينة.

محمد / ٢٥عاماً/ يعمل في منظمةIHH الإغاثية، عن دور المنظمة في تأمين احتياجات الناس الأساسية، يقول "محمد": "بالنسبة لـ IHHفهي تقوم على توزيع الخبز مجاناً، منذ بداية دخول المدينة، طبعاً إذا كان ذلك ممكناً، حيث بلغ عدد ربطات الخبز الموزعة حوالي ٨٠٠٠ آلاف ربطة يومياً، أما اليوم فتقلص العدد إلى ٣٠٠٠ يوميا نتيجة عمل الأفران الخاصة بالمدينة" مؤكّداً أن المنظمة عملت على "توزيع السلل الإغاثية منذ اليوم الأول" ودخلت في "غرفة طوارئ إدلب"، كما قامت بـ"إعداد فريق لإخلاء المدنيين عند الاقتحام".

فيما أوضح "رياض شعار"، وهو أحد أهالي مدينة إدلب ممن كانوا يقيمون في مدينة أنطاكيا التركية، وذهبوا إلى مدينة إدلب بعد التحرير، أنّه توجّه للمدينة فور إعلان خبر التحرير، وبقي هناك حوالي ١٣ يوماً، ليطمئن على أهله وذويه، ولكنه وجدهم مشتتين في أرياف المحافظة، وكان يضطر للبحث عنهم من أجل التواصل معهم، مؤكداً أن الأمر بالغ الصعوبة بسبب عدم توافر الاتصالات والانترنيت.

عن أحوال المدينة يقول "شعار": "البلد فارغة تماماً، وسائل العيش معدومة، والطيران لا يغادر سماء المدينة"، ويتابع قائلاً: " أما عن تدبّر سبل المعيشة لمن تبقوا، فالبعض يذهبون إلى سوق الخضار في مدينة معرتمصرين التي تبعد حوالي ١٠كم عن مركز المدينة، لشراء حاجياتهم صباحاً، أو من العربات الجوّالة، خاصة بعد المجزرة التي حصلت في سوق الخضار والتي ذهب ضحيتها ١٥ شخصاً، ما أدى إلى توقف البيع في هذا السوق، كما أن بعض الجمعيات تقوم بتوزيع المواد الإغاثية، أما الماء فيتم الحصول عليه من الصهاريج أو المناهل"، كما يوضح أن التيار الكهربائي قد انقطع بشكل تام عن المدينة منذ تحريرها.

فيما يتعلّق بالسرقات، فيرى "رياض شعار" أن السرقات تتم من قبل سكان البناء نفسه، لأن الأبنية مقفلة ولا يمكن إخراج أي شيء منها، فيما ذهب بعض المدنيين إلى أن "الشبيحة" قاموا "بسرقة ما تمكنوا من سرقته قبل الهروب من طريق إدلب- أريحا".

إدارة مدنية في إدلب

كثرت التساؤلات حول نوع الإدارة التي ستطبق على البلد، والبعض رأى في الموضوع نوعاً من التضارب بين تصريحات قيادي جبهة النصرة من جهة، وحركة أحرار الشام وهما اثنان من أكبر الفصائل المشاركة في جيش الفتح.

لتوضيح هذه الناحية يقول "بلال جبيرو"، مسؤول المكتب السياسي في حركة أحرار الشام: "الأحرار والنصرة وغيرهم هم مكونات الغرفة التي حررت إدلب ودورهم الآن كما صرح قادتهم هو حماية المدينة، أما الإدارة المدنية وما تعني فنفهمها بأنها رعاية شؤون المدينة، وتكون بأبنائها وأصحاب الكفاءات" ويعقّب على ذلك بالقول: "وهنا يبرز دور الفصائل المكونة لغرفة جيش الفتح وما تقوم به لتسهيل عملهم".

حول ما إذا كان هنالك إجماع على تطبيق الإدارة المدنية، وما نشر نقلاً عن أحد قيادي جبهة النصرة، ونفيه لفكرة الإدارة المدنية، أوضح "جبيرو" أنّ: "الادارة المدنية لادلب هي ادارة معترف بها من جيش الفتح ويشارك فيها ابناء ادلب وكوادرها، الذين فرغوا أنفسهم للعمل الإداري (المدني)".

ولفت"جبيرو " أنّه لا خلاف في الرؤية بين النصرة وأحرار الشام، كما يجري تداول الموضوع إعلامياً بالاستناد إلى تصريحات "عبد الرحمن محمد أبو الهوس". القيادي في جبهة النصرة التي نشرت في صحيفة الحياة: " تصريح الأخ من جبهة النصرة، حول الإدارة المدنية، وبعد اطلاعي على تصريحه، لم أجد ما يعارض ما تم الاتفاق عليه" . وقد أوضح أن "أبو الهوس" عارض الديمقراطية من منطلق "رفض الديمقراطية التي تساوي في الأصوات بين مؤيدي النظام و معارضيه في إدلب" موضحاً أن "الشعب السوري الحر يرفض بمجمله الديمقراطية والدولة المدنية بهذا المعنى التي تساوي في الرأي والقرار بين الضحية والجلاد".

أما عن المقاييس المعتمدة في حفظ الممتلكات العامة والخاصة، والضوابط الأخلاقية لهذا الموضوع، يصرّح رئيس المكتب السياسي لحركة أحرار الشام: " إن كل ما هو ملك للأمة (الشعب) سيبقى ملكا لها، و لن تنتقل ملكيته بحال من الاحوال الى فصائل جيش الفتح، وبالإجمال، فالمشافي، ومؤسسات المياه، البريد، الكهرباء والسادكوب، هي بعيدة عن أيدي العابثين، وهذا لا يعني وجود اخطاء هنا أوهناك في التعامل مع الممتلكات العامة، لكن ذلك ولله الحمد لم يشكل ظاهرة" ... ويشير أنه إذا كان الأمر متعلقاً بالممتلكات الخاصة "فمن باب أولى أن ينطبق عليها ما انطبق على الممتلكات العامة" مؤكداً على فكرة أن معظم من قاموا

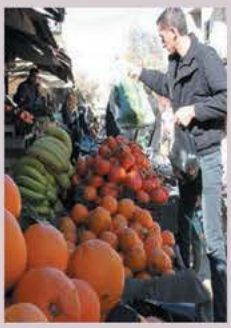

بالسرقات والجرائم، هم من مخلفات اللصوص الذين تربوا اثناء حكم نظام الأسد لإدلب .

وأوضح بالقول: " إن شئتم التأكد من ذلك، فوثائق وملفات الأمن الجنائي بادلب تشهد على طوابير اللصوص والمفسدين في تلك الفترة، والذين استخدمهم النظام كأعوان له مقابل غض بصره عن أفعالهم المخالفة للقانون والدين".

المرأة حاضرة في معركة التحرير أيضاً

حول مشاركة المرأة في معركة إدلب، ترى السيدة فاتن رحال، وهي إحدى السيدات اللواتي نزحن مؤخراً عن مدينة إدلب إلى تركيا، أن "المرأة في إدلب، لم تكن بعيدة عن أي حراك ثوري، سلمياً كان أم مدنياً أو حتى عسكرياً، ومن ضمنها الفترة التي تزامنت مع عملية التحرير". موضحة أنه "حتى الآن تكاد تنعدم الحياة المدنية في إدلب بسبب الانتقام الهمجي للنظام، أما في حال عودة الحياة المدنية سنراها فاعلة في كل المجالات كما كانت". وأشارت كذلك إلى أنّه "بالرغم من كل ما يجري في المدينة، فثمة نساء قمن بأعمال بطولية كإجلاء المدنيين، وإسعاف الجرحى، في بعض الأحيان وصولاً إلى تركيا، فضلاً عن دورهن في العمل الإغاثي وحتى المبادرات الإنسانية للمّ شمل الأهالي رغم ما يكتنف هذه الأعمال من خطر".

هذا وتضيف "رحال" أن لا مبرّر لكل الأصوات التي حاولت أن تصادر فرحة التحرير، بدعوى أنها كانت عملية استلام وتسليم، حيث برّرت وجهة نظرها بالقول أنه" فيما يخص المعترضين على مصطلح تحرير، فدماء شهدائنا التي سالت على أرض إدلب هي أبلغ رد على هؤلاء".

أما عن القضية الأهم التي تشغل الشعب السوري بأكمله، والمرأة على وجه الخصوص بسبب تركيبتها العاطفية، وهي قضية المعتقلين، لا بدّ من الإشارة هنا إلى المخاوف الجمّة لدى أهالي محافظة إدلب بأكملها على مصير معتقليهم، في ظل المستجدات مؤخراً، وتسارع الأحداث التي تنبئ عن قرب خروج المحافظة بأكملها من حسابات النظام، حيث تقول السيدة "فاتن رحال" حول دور المرأة في هذا الإطار: " سينعكس التحرير إيجاباً على هذا الملف بالذات، وسيكون دور المرأة هو الأقوى، لأنها ستعود لتطالب بقوة بابنها وزوجها وأخيها، وستتمكن من لفت الرأي العام بقوة لهذه القضية التي سقطت من حسابات الغالبية".

منذ ما يزيد على ٥٠ يوماً وحتى اللحظة، تعاني مدينة إدلب كل أشكال العنف والدمار، وتكاد ملامح الحياة تغيب فيها، غير أن أهلها المشرّدين في كل مكان، ما زالوا يحلمون بملامح وطن ا سيرسمون تفاصيله بكل ما أوتوا من حب للحياة، ما من شك أن التحديات كبيرة، ولكن التضحيات كانت أكبر، إذ أنه ما تزال فرصة الحياة سانحة لمن لم يقتل بالكيماوي أو البرميل.

السوريون في دول اللجوء لبنان مثالاً

منتدى المعرفة وحرّية التعبير

مجيد محمد

بعد مرور أربع سنوات على بدء الثورة السورية، وما رافقها من تبعات، يعيش اللاجئون السوريون أوضاعاً لا يحسدون عليها في دول الجوار، إذ يدفعون أثمان سياسات النظام في المنطقة. وما يتعرض له السوريون في لبنان ما هو إلا جزء من هذه المعاناة العامة التي لونت حياتهم في مخيمات اللجوء والمدن اللبنانية. وللوقوف على خلفية التعامل الذي يطال السوريين في لبنان وجذوره السياسية الأكثر عمقاً، استقبل منتدى المعرفة وحرية التعبير الذي تنظمه مجلة "ضوضاء" بالتعاون مع مجلة "سيدة سوريا" في جلسته السابعة عشر بمدينة غازي عنتاب التركية، الكاتبة والإعلامية اللبنانية، بيسان الشيخ.

تبدأ الإعلامية والكاتبة اللبنانية بيسان الشيخ حديثها باستحضار فقرتين من كتاب أنجزته بالتعاون مع الكاتب اللبناني حازم صاغية بعنوان (شعوب الشعب اللبناني، مدن الطوائف وتحولاتها في زمن الحرب السورية). إحدى الفقرتين من مدينة طرابلس، أما الأخرى من مدينة بعلبك. وذلك لتوضيح مفهوم المظلومية السنّية، وانعكاسه لاحقاً على التعاطف مع الثورة السورية، وكيف أن هذا التعاطف ليس محصوراً في الطائفة السنّية في لبنان. إلى جانب فهم طبيعة سوء التفاهم الذي بدأ بين السوريين واللبنانيين والذي أخذ يطفوا على السطح، كونه ليس وليد السنوات الأربعة الأخيرة، إنما وليد ثلاثين سنة من الوجود السوري في لبنان، والذي انتهى في نهاية غير منظمة باتفاق الطائف أولاً، أغلقت بعده كل الملفات، لتعود وتظهر مرة أخرى في العام ٢٠٠٥، قبل أن تغلق مرة أخرى، وتظهر أخيراً مع انطلاق الثورة السورية.

وتبيّن الشيخ أن حقيقة هذا التشنج يعود إلى حقبة استقلال لبنان وسوريا بعد الانتداب الفرنسي والانسلاخ الذي حدث بانتزاع لبنان من حضن الوطن السوري الأكبر. تقرأ الشيخ فقرة مختارة من فصل (أطوار طرابلس – المظلومية). فتقول: "لأن كانت عاصمة الشمال ظالمة لنفسها، فهذا لا ينكر وجود ظالمين آخرين لها. والراهن أن المظلومية واحدٌ من مصطلحات الأدب السياسي الطرابلسي الجامع. فالأمر عند السلفيين مركبٌ يطالهم كطرابلسيين وكسنّة وكسلفيين، وهم يبدون كمن استجلب هذا المفهوم من الأدبيات الشيعية بغرض استخدامه ضد شيعة حزب الله. إلا أن غيرهم قد يستعمله كراسب من رواسب الرطانة اليسارية التي لم تراجع. فعند مكتب الشيخ حسن الشهال جريدة محلية اسمها "الرقيب"، يقول مانشيتها العريض: المدينة المظلومة. وبدوره يستعيد الشيخ إبراهيم الصالح المناوئ للسلفية هذه المظلومية ويعيد بدايتها إلى ١٩٣٢، حين عوقبت المدينة لتأييدها الوحدة السورية. ودمر مرفأ طرابلس الذي كان مرفأ لأجزاء واسعة من الداخل السوري، وذلك لمصلحة مرفأ بيروت. على أن الثمانينيات تبقى مفصلاً أساسياً من مفاصل الوعي هذا، ففي مطالعها نشأت حركة التوحيد في طرابلس، فيما نشأ "حزب الله" في بيروت والجنوب، غير أن المقارنة بين مصائر الحزبين كفيلة بإقناع الإسلام الطرابلسي بواقع المظلومية الذي كان النظام السوري مهندسه الأول. ذاك أن السوريين الذين عززوا الحزب الشيعي ومدوه بأسباب القوة كلها، دمروا معها الحركة السنية ودمروا معها أجزاء من المدينة قبل أن يحكموا إخضاع الاثنتين.

وتضيف الشيخ، إن "الرموز الطرابلسية التي اتهم النظام السوري بقتلها أو بتهجيرها كثيرة، فقد انتهى الأمر بفاروق المقدم أحد وجوه المدينة في السبعينيات لاجئاً في جوبن، حيث كانت تسيطر القوات اللبنانية. فيما استقر النائب البعثي عبدالمجيد الرافعي في بغداد. أما الشيخ صبحي الصالح والصحفي سليم اللوزي، فكانت حظوظهما أسوأ إذ قضيا اغتيالاً. وعلى الصعيد السني الأوسع، قتل باليد ذاتها مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد. وفي هذه الغضون، رعى السوريون إنشاء جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية أو الأحباش ودعموهم، وبما لا يخفى من استفزاز، خططوا لإيصال أحد شيوخها، نزار الحلبي إلى منصب مفتي الجمهورية، ولم تكن الجمعية هذه غير مخلب قط للقوات السورية في طرابلس وسواها. ويروي الشيخ بلال الدقماق الذي تحول إلى السلفية في عام ١٩٨٦ وكان له من العمر ستة عشر عاماً، أن جمعية الهدايا والإحسان الإسلامية، إنما تم ضربها في عام ١٩٩٥ بسبب حقد النظام السوري، وكان ذلك من خلال الأحباش، حصل هذا لدى العثور على كتاب في الجمعية يتحدث عن النصيرية وحافظ الأسد، هكذا تم توقيفي، أنا والشيخ رائد خبادة والشيخ راضي الإسلام الشهال وإسماعيل إسماعيل، وحولنا إلى التحقيق في

عنجر، حيث كان التعذيب شرساً، يقول الدقماق، لقد حلت الجمعية وأقفلت بالشمع الأحمر."

تتابع الشيخ شرح الوضع العام في مدينة طرابلس، ثم "كانت أحداث الضمنية في العام ٢٠٠٠، حيث حاول السلفي أبو عائشة الذي قاتل في أفغانستان إقامة إمارة إسلامية وكانت تلك الأحداث أن أدت إلى مقتل أكثر من ٣٥ سلفياً واعتقال نحو ٦٠. وجاءت أحداث ١١ سبتمبر، وكانت طرابلس كما يقول الدقماق، ممسوكة بقوة من السوريين، فعوملوا بوصفهم سنّة، هكذا أخضعوا لموجبات التنسيق الأمني بين السوريين والأمريكيين. بعد ذاك طرأت المواجهة الطاحنة والغامضة في ٢٠٠٧ في مخيم نهر البارد شمال طرابلس، وهذه خلفت بدورها تدمير المخيم وسقوط أعداد من القتلى، سلفيين وغير سلفيين، فضلاً عن قتلى الجيش اللبناني. وهنا أيضاً أضيف معتقلون آخرون إلى معتقلي الضمنية، ليتحول مساجين سجن روميّة إلى أبرز علامات المظلومية السلفية، وربما رافعتهم إلى المزيد من القوة والتمكين."

وتتابع الشيخ سرد تبدلات وأحوال السنّة اللبنانيين في طرابلس ومعظم لبنان بالقول: "ولأن شكّل الموقع الذي احتله رفيق الحريري في دولة بشار وحزب الله، تسكيناً نسبياً للجرح السني، فإن اغتياله في عام ٢٠٠٥، أضفى على تلك المظلومية طابعاً إطلاقياً. ثم جاء احتلال بيروت في عام ٢٠٠٨، ملحاً على الجرح. الأمر الذي أثار بحسب الدقماق، ندماً واسعاً على ضرب فتح الإسلام في نهر البارد وعصبة الأنصار في صيدا، ممن كان في وسعم أن يدافعوا عن السنة المظلومين... وتلك في عمومها كانت وجهة ملتوية يخطها النظام السوري، فهو قمع هذه البيئة بقسوة، مباشرة أو مداورة، بيد، وبالبيد الأخرى سهّل انتقال كثيرين من أبنائها للقتال في العراق ضمن صفوف المقاومات السنيّة."

وتوضح أنه "لدى سؤاله عن عدوه رقم واحد، لا يتردد الشيخ الدقماق في الإجابة القاطعة: الفرس. والتعبير الأخير يغطي عنده رقعة تمتد من إيران إلى حزب الله ممن يصفهم بالمذهبية والوقوف مع النظام السوري، والحال أن سلاح حزب الله يبقى الذريعة الأولى لدى من يدافعون عن السلاح في طرابلس، إذ لماذا يحق لهم التسلح في العاصمة الأولى (بيروت)، ولا يحق لنا التسلح في العاصمة الثانية (طرابلس)."

أكثر من هذا يقول حسن الشهال، حسبما تفيد الإعلامية اللبنانية في كتابها، إن "لدى حزب الله مجموعات في طرابلس نفسها، وأن لديه حلفاء يمولهم، لكن هؤلاء رغم التمويل والسلاح لا يستطيعون الوقوف ضد جو المدينة العام، ويشير آخرون إلى أن حزب الله يخترق حركة التوحيد والشيخ بلال شعبان، لكن الشيخ حليحل، يرى أن ذلك لم يمنع شعبان من تقديم المساعدات الإنسانية للنازحين السوريين، بسبب الإجماع العريض حول الموضوع السوري في المدينة."

في مداخلتها، تقول هالة الحايك، مديرة المشاريع في شبكة المرأة السورية، إنها "لم تشعر أنها مميزة عن أبناء الشعب السوري من باقي الطوائف، وترى أن المستوى الأخلاقي لبعض تشكيلات المعارضة تتساوى مع المستوى ذاته للنظام، وأن الثورة السورية مرت بمراحل مختلفة". مضيفة أن "عملية اندماج اللاجئين تقودها مؤسسات تنتمي إلى الحكومات أو المنظمات، وأن هناك انتقادات للأموال التي صرفت على مواضيع مختلفة، والمنظمات مقصرة في موضوع الاندماج في البيئات المضيفة، ومنها لبنان، وتكون لمؤسسات الإعلام دوراً هاماً باتجاه تقبل اللاجئين أو رفضهم."

تنتقل بيسان الشيخ إلى شرح تفاصيل أخرى عن الوضع العام في منطقة بعلبك، من خلال إيراد فقرة من كتابها ذاته في فصل (بعلبلك بوابة سوريا وحربها – العثور على قضية)، فتقول: "على الطريق الموصلة إلى بعلبك وفي رأس العين وفي كل مكان، تتكاثر صور الشبان الذين قتلوا في سوريا، لا بل هناك ملصقاً يحمل عنوان، ذكرى أسبوع الشهداء الأطهر، يضم صوراً لعشرة شبان قضوا في يوم واحد. فسياسة حزب الله إنما بلغت ذروتها في الانخراط الحربي في القصير، وما رافقه من أحداث قتل وخطف بين عشائر بقاعية وعناصر من الجيش السوري الحر في سوريا كما في لبنان ومع بعض أهل عرسال المجاورة. لكن الرواية السائدة التي يتبناها الصحافي الزميل حكمت شريف لا تخلو من حماسة لتلك الحال. فهناك في القصير وحمص تكفيريون يريدون إفراغ المنطقة من الأقليات، وينوون إسقاط حزب الله بعد توهمهم إسقاط النظام السوري، وهذا إنما يرقى إلى خطة دولية لخدمة إسرائيل. وطبعاً هناك حجج إضافية من نوع أن التكفيريين ذبحوا عائلات شيعية ومن أن الشيعة يدافعون عن أنفسهم لا

تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق

الشيخ: الدولة اللبنانية وجدت نفسها أمام مأزق كبير وهي لا تملك مقومات التعامل معه

عن النظام السوري. ويشرح لنا بسام رعد أن القصير خط إمداد رئيسي للحزب في كل شيء، ولا يمكن تالياً إلا الدفاع عنه، وهو يذهب إلى تشبيه معركتها بستالينغراد. مؤكداً أن الوحدة بين هذه الحرب، والحرب في الجنوب ضد الإسرائيليين، ولو اختلفت الأدوات. فهم لم يقدروا علينا في الجنوب فجاؤونا من الشمال."

ويتفق رعد وشريف بحسب الشيخ "على أن المسألة مختلفة لابن البقاع عنها للجنوبي، فيجزم الثاني بأن البقاعيين من شهداء الحزب في سوريا يفوق عددهم كثيراً عدد الجنوبيين، طبعاً لمتانة الصلة الجغرافية ومباشرتها، وبالفعل فمن يستمع لحجج البعلبكيين المدافعة عن سياسة حزب الله السورية، لا يفوته أنهم أشد تصلباً من الحزب نفسه، وأنهم يتقدمونه خطوة على الطريق التي رسمها لهم. فالحزب، بحسب شريف، لم يجد أي حاجة للتعبئة من أجل القتال هناك. لقد شكّلت لجان الدفاع عن قرى القصير التي راح الشباب ينتسبون إليها من تلقائهم، فيما شكل البقاعيون (٩٠ %) من المقاتلين، وإنما بسبب الاندفاعة هذه، خسر الحزب في الفترة الأولى كثيراً، لأنهم لم يكونوا مدربين أومن نخبة مقاتليه. ويتبدى فيما تحت الكلام، كأن بقاعيي الحزب وجدوا في حرب سوريا قضيتهم الأثيرة، قياساً بقضية الجنوبيين المعلنة وهي مقاومة إسرائيل، وربما عزز هذا الميل في منطقة مفقرة تم تجفيف مواردها، أن الحروب مع إسرائيل كانت مربحة في الجنوب الذي تدفقت عليه أموال المهاجر ومعونات الدول العربية والإسلامية."

تبيّن الشيخ أنها اختارت الفقرتين، لأنهما تقدمان مثالاً للوضع السياسي الأوسع في بلد كلبنان، مضيفة أنه "طبعاً هناك أطراف أخرى كالمسيحيين والدروز غير حاضرين كثيراً في هذه المعادلة، ولديهم آراء، وهم منقسمون بين الموقف السنّي العريض والموقف الشيعي. وأن ما يضع المقيمين السوريين في لبنان في إطارهم السياسي هي الكتلتان الأساسيتان، أي السنّة والشيعة. والحديث عن وضع اللجوء السوري دخل منحى قانوني بعد إصدار قانون تعجيزي، إذ فرض عليهم (الفيزا)، التي ترغمهم على دفع أموال وتقديم حجوزات للفنادق، وهذه لا تمثّل مشكلة أمام بعض السوريين الذي يأتون إلى لبنان بصورة طبيعية. إنما تكمن المشكلة في الهاربين من مناطق النزاع، سواء من جهة الحدود الشمالية أو حدود البقاع الشرقية، والذين يشكلون العبء الأساسي للدولة اللبنانية."

تؤكد الكاتبة اللبنانية وجود "تعامي تام في التعامل مع هؤلاء، بسبب عدم الاعتراف الرسمي بكونهم لاجئين، فيما يقول الخطاب العام للدولة إنه يمكن لهؤلاء أن يعودوا إلى المناطق الآمنة في بلادهم".

مشيرة إلى أن "الدولة اللبنانية وجدت نفسها أمام مأزق كبير وهي لا تملك مقومات التعامل معه، فأصدر هذا القانون، الذي أدى إلى زيادة الأزمة"، مردفة أن "من حق أي دولة أن تتعامل وتتعاطى مع مثلها والعمل على حلها، ولكن الأمر انعكس على المستويات الأخرى، على بيئة العاملين في الشأن العام في الإعلام والصحافة ...إلخ. فخرجت حملات ضد اللبنانيين تصفهم بالعنصريين، بينما حقيقة ذلك تعود إلى وجود احتقان لبناني تجاه الموضوع السوري، إلى جانب عتب كبير من أن لبنان مرّ بالعديد من الأزمات ولم يلق أي دعم ناهيك عن الوجود السوري في لبنان لثلاثين عاماً، الذي هو بمثابة جرح لم يندمل ولاتزال ملفاته مفتوحة حتى الآن، إذ هناك موقوفون ومختطفون."

من جهته، قال الفنان التشكيلي يوسف نبهاني، أن "لبنان كان متخوفاً من مسألة اللجوء، في ظل تجربة اللجوء الفلسطينية عام ١٩٤٨، وفشل عملية دمجهم في المجتمع، إضافة إلى الوجود العسكري للنظام في لبنان طوال ثلاثين عاماً"، منوهاً أن "اللاجئين استقبلوا في مناطق محدودة ومعينة، انحصرت في طرابلس وصيدا وصور، فيما لم يتم استيعابهم في مناطق أخرى، ناهيك عن موقف الأحزاب اليسارية والقومية تجاه الثورة ووقوفهم إلى جانب النظام."

تعود الشيخ إلى تبيان أن هذا النقاش كله يقود إلى معرفة الوضع اللبناني الآن، وتضيف أنه "للأسف الكثير من الشبان السوريين يحاولون مغادرة لبنان بشتى الطرق، في المقابل، لم تحاول الواجهة الثقافية السورية اللاجئة إلى لبنان، بناء جسور مع البيئة المحلية اللبنانية، إنما كان توجهها نحو الخارج والمهرجانات وغيرها، وتبين أن البيئتان منقطعتان عن بعضهما والدوائر مغلقة، والقادمون من المدن ليس لهم تماس مع القادمين من الأرياف، حتى وصلنا إلى جدار مسدود. والآن هناك مليونا سوري في لبنان بين لاجئ مسجل وزائر، غير القادمين بتأشيرات سياحية وصحية وغيرها."

وتخلص الشيخ إلى التأكيد على أهمية التفكير بما هو متاح من أدوات لمواجهة المشكلة، مشددة على أن "الأجواء في لبنان تعيد الذاكرة إلى مسألة اللجوء الفلسطيني، الذين لم يندمجوا مع المجتمع اللبناني. وأن اللاجئين السوريين جاؤوا إلى بيئة مخلخلة أساساً وسيئة، فوجدوا أنفسهم في خانة إضافية، فيما يبقى الحديث عن اللبنانيين كونهم عنصريين غير دقيق، خاصة فيما يتعلق بالسوريين."

وترى الكاتبة بيسان الشيخ أن "هناك انتقام وخوف من أن يمسي السنّة أكثرية، وهناك وضع اقتصادي سيء، ولكن في الحقيقة لم تحدث عمليات منهجية ضد السوريين لأنهم سوريون، مثل ما حدث في جنوب أفريقيا. ونذكر اللجوء العراقي إلى بلدان الجوار، والامتعاض عن وجودهم بعد الحرب والحديث الذي طالهم، وهذا يشبه كثيراً ما يحدث في لبنان مؤخراً. ففي الأردن مثلاً كان الحديث عن الاختلافات الثقافية مولداً لتشنجات سياسية، ومن أبرز مظاهرها مسألة المياه، فعادات العراقيين في الاستعمال المسرف للمياه، دفع الأردنيين إلى اتهامهم بتبذير المياه الأردنية الشحيحة أساساً. إذن، فأي مجموعة تشعر أنها مهددة، تحول هذا التهديد إلى خطاب معادي للآخر، وتعمل على شيطنة الآخر حتى تلبسه كل الغضب. وهذا ما حدث في لبنان."

سيف الفصل من العمل يسلط على المعارضين في سوريا !

سحر حويجة

تتوزع ظاهرة قوائم المفصولين من العمل في قطاع الدولة، حسب المناطق، وليس حسب الجهة الاقتصادية، فمنذ عام جرى فصل ٣٢ عاملاً من مدينة السويداء، ومنذ شهر فصل مثلهم تقريباً من محافظة حماة، غالبيتهم من منطقة السلمية، إضافة إلى قوائم كثيرة أخرى. ويتخذ قرار الفصل رئيس الحكومة التابعة للنظام، بناء على أحكام المادة ١٣٧ من قانون العاملين في الدولة وتعديلاته لعام ٢٠٠٤، والذي يقضي بحرمان العامل من وظيفته دون الحاجة لبيان الأسباب الموجبة لهذا القرار التعسفي الجائر، والأنكى من ذلك أنه لا يحق للعامل المفصول من عمله مراجعة القضاء للطعن بقرار فصله، وذلك دفاعاً عن حقوقه في التعويض والتقاعد، وغالباً ما يكون المفصول قيد الخدمة منذ أكثر من خمسة وعشرين عاماً، أي استحقاق العامل لراتب تقاعد وفق القانون.

نشير هنا إلى أن الموظفين المفصولين، يتمتعون بسمعة جيدة في عملهم، ولم يصدر بحقهم أي ضبط أو مخالفة أو سابقة تحقيق نتيجة العمل، وهم غير مقصرين في عملهم، ومع ذلك يصدر القرار بفصلهم من العمل تحت عنوان مكافحة الفساد المالي والتقصير في العمل. إذن بموجب قانون جائر تتعدى حكومة النظام على حق المواطن بالعمل، مع انه من واجب الدولة توفير العمل لكل مواطن قادر عليه، وفق الدستور السوري الذي فصله وصاغه النظام نفسه.

لقد شكل القطاع العام، الأساس المادي لاحتكار الثروة والقوة في المجتمع من قبل نظام الاستبداد في سوريا منذ وصوله للسلطة، وشكل القطاع العام "البقرة الحلوب" للنهب وتنمية الثروات الخاصة لأصحاب المناصب والقرار، وتم إدارة الاقتصاد وتوجيهه لخدمة احتكار السلطة واحتواء المجتمع، حتى أصبح التمييز صعباً بين الدولة والسلطة، بحكم مركز السلطة وهيمنتها على كل شيء، فهي ليست دولة لجميع المواطنين، بل دولة متحيزة لحزب مهيمن أو لفئة، من خلال امتيازات السلطة والاعتداء على المجتمع والقانون.

واعتبر النظام في كل الأوقات والظروف أن قطاع الدولة هو ملك له، وأن العاملين فيه هم الضمانة والقاعدة الأساسية لدعم النظام، بما نظمه من قوانين وشروط، وعواقب وخيمة تهدد أي معارض في سلك الوظيفة، فالعمل منذ أن قام الاستبداد ليس حق للمواطن السوري، بل هو منحة لاعتبارات قائمة على المحسوبيات والواسطة، وهو امتياز للموالين في شروط رقابة أمنية سابقة للعمل، والتي تمنع المعارضين من الوظيفة.

هذه الحالة التاريخية أثرت في وعي السوريين لدرجة أنه بعد قيام الحراك الثوري وانخراط المواطنين في صفوف المتظاهرين، بشكل علني، حوصر الموظفون المعارضون، بكلمات شاعت بين الناس من المؤكد أنها صادرة من جهات تعبوية وأمنية لمحاصرة المعارضين وتهديدهم في عملهم، مفادها أنه كيف لفلان أن يكون معارضاً وهو يأخذ مرتباً من النظام، أولا يكفيه أنه يأخذ مرتباً؟، حتى المرتب يتم استكثاره على المواطن، مرتب لا يكفيه قوت يومه وأولاده.

كما أنه لا يخفى على أحد الوضع الاقتصادي المزري الذي يعيشه المجتمع السوري، حيث وصلت نسبة البطالة إلى مستويات عالية، كما إن قسماً كبيراً من العاطلين عن العمل فقدوا مصدر رزقهم نتيجة التهجير وتدمير ممتلكاتهم الخاصة، أو معامل كانوا يعملون بها، باستثناء الموظفين في الدولة، حيث يتم نقلهم في القطاع نفسه إلى مكان آخر، يقع تحت سلطة النظام. فأصبح القطاع العام الذي يقع في مناطق سيطرة النظام، يعاني من تضخم كبير في الأيدي العاملة، ليست مرتبطة بالإنتاج، حيث أن نسبة كبيرة من العاملين يذهبون لإثبات وجودهم بالتوقيع فقط دون ممارسة أي عمل، وعلى الرغم من الهجرة والنزوح واللجوء، فإن سكان المناطق التي يسيطر عليها النظام تعاني من الازدحام السكاني نتيجة النزوح إليها من مناطق الاقتتال، في ظروف انعدام فرص العمل وصعوبة تعيين الموظفين من قبل حكومة النظام حتى الملزمة بتعيينهم .

ونشير أيضاً إلى أن النظام، في محاولة منه لاسترضاء أهالي قتلى النظام من الجنود ومن ميليشيات الدفاع الوطني، قام بمنحهم حق توظيف أحد أفراد العائلة في حالة الوفاة، وبالتالي أضاف عبئاً جديداً على قطاع الدولة.

ومع إن النظام السوري، لم يقصر في معاقبة المعارضين السلميين وملاحقتهم واعتقالهم، تم نقل بعضهم من عمله، وبعضهم الآخر تم فصله، لكن بعد لجم الحراك الشعبي والخمود الذي أصاب المناطق التي تقع تحت سيطرة النظام، تصدر بين فترة وأخرى قوائم لموظفين مفصولين من العمل، وهم أشخاص عرفوا بكفاءتهم والتزامهم بعملهم، ولكن معروف عنهم أيضاً أنهم معارضين أو محسوبين على المعارضة. لقد تم فصل هؤلاء بناء على تقارير ووشايات ليس لها مصداقية أو قيمة، بل نتيجة رغبة السلطة في التخلص من العاملين المعارضين ومعاقبتهم، إضافة إلى تشجيع المخبرين على القيام بمهامهم في دور الوشاية ومحاسبة الناس على كلامهم، مع العلم أن قسماً من هؤلاء المفصولين لم يتم التحقيق معهم أصلاً، والبعض الآخر خضع لتجربة اعتقال لمدة محدودة وتم إعادته في حينها إلى عمله بعد خروجه من السجن.

منهم نساء ومنهم رجال، وهناك حالات مؤثرة هي فصل الزوج وزوجته من عملهم في القرار نفسه.

وقسم آخر فصل من عمله لأنه لم يلتحق بالخدمة الإلزامية، وهذا سبب إضافي للفصل من العمل، انتشر نتيجة تهرب الشباب من أداء الخدمة الإلزامية. كما يتم فصل الموظفين الذين قدموا إجازات بلا راتب لمدة سنوات، وهاجروا إلى الخارج، على الرغم من حماية القانون لوظيفتهم، إلا أنه جرى عقابهم وتم التعامل معهم على أنهم معارضين للنظام.

لابد أن الكثير من المفصولين من العمل سيسعون للهجرة، وذلك لعدم توفر فرص عمل بديلة في القطاع الخاص، لكن أن يبقى سيف الفصل مسلطاً على رقاب الموظفين، دون سبب إلا كونهم معارضين، مهما كان شكل معارضتهم، فان ذلك يعد وسيلة ضغط كبيرة من النظام ضد المواطن السوري، لبث الذعر والخوف والإساءة للمعارضين، وإفقارهم، ومحاصرتهم، ثم دفع المفصولين من العمل من أجل إثبات براءتهم، بكل وسائل الوساطة والإذلال، في ظل غياب قانون يحميهم.

كورولينكو الموسيقي المُبصر

د. غسان مرتضى

كانت رواية (الموسيقي الأعمى) من بين ما يدرسه التلاميذ في المدارس السورية قبل أن تتفتق عبقريات وزراء التربية المتعاقبين عن أفكارهم البديعة في تطوير المناهج نحو الأسوأ، وخاصَّة في مجالات العلوم الإنسانيَّة. وكان التلاميذ يقرأونها برغبة وشغف، فتترك لديهم انطباعات رائعة عن جمال الطبيعة وقوة النفس الإنسانيَّة ومقدرتها على التحدي وتجاوز المعوقات الكبرى. وكان لهذه الرواية تأثيرها العالي من النواحي الفكريَّة والفنيَّة والتربويَّة لدى التلاميذ، ويزداد تأثيرها وروعتها عندما يتوفر المدرس القادر على تقديمها ومعالجة موضوعها، وبنيتها الفنيَّة، بطريقة تعليميَّة مبتكرة. وكان التلاميذ، إضافةً إلى ذلك، ينتظرون أن يعرض التلفزيون السوري قُبيل الامتحانات فيلم (الموسيقي الأعمى)، الذي لا يقلُّ جمالاً وتأثيراً عن الرواية.

والواقع أن الكثيرين، في سوريا على الأقل، يعرفون رواية (الموسيقي الأعمى) أو الفيلم المأخوذ عنها، لكنَّ قلَّة قليلة فقط تعرف شيئاً عن فلاديمير كورولينكو، مؤلف هذا الكتاب العظيم.

وِلد كورولينكو عام ١٨٥٣ في مدينة جيتومير الأوكرانيَّة، في أسرة قاض عُرف بانضباطه الشديد الذي يصل إلى حدِّ الصرامة، وعرف بعدالته ونزاهته، وقد ترك بصماته في شخصيَّة الطفل الذكي، وترك صورته في أدبه. إلتحق كورولينكو عام ١٨٧١ بالمعهد التكنولوجي في بيتربورغ، لكنَّه اضطُرَّ إلى تركه بسبب الضائقة المالية، وحصل عام ١٨٧٤ على منحة من أكاديميَّة العلوم الزراعيَّة في موسكو، لكنَّه سُرعان ما طُرِد منها بسبب نشاطه السياسيّ ومشاركته في الأنشطة الطلابيَّة المعارضة للقيصر وسياسة حكومته، ونفي إثر ذلك إلى كرونشدات، حيث اضطُرَّ للعمل في مهن متعددة كي يحصل على قوت يومه.

عاد كورولينكو إلى بيتربورغ بعد انتهاء مدَّة النفي، وإلتحق بمعهد التعدين عام ١٨٧٧، وقد بدأ في تلك المرحلة الكتابة الإبداعيَّة والصحفية، فنشر أولى قصصه القصيرة (من حياة باحث) في مجلة "الكلمة" التي كانت تصدر في بيتربورغ، لكنه فصِل من معهد التعدين بسبب الشكِّ في مشاركته بالأنشطة الطلابيَّة المعادية للإمبراطور، ونفيَ مجدداً. وفي منفاه رفض التوقيع على طلب استرحام للقيصر ألكسندر الثالث (صك البراءة عند الأنظمة العربيَّة التقدميَّة)، فنُفي إلى سيبيريا التي بقي فيها ست سنوات، يعاني الغربة والفاقة، غير إنه اكتسب فيها خبرات واسعة بعد أن شُحذت إرادته أكثر فأكثر بالمبادئ الأخلاقية التي كافح من أجلها وصُقلت مواهبه وتجاربه، فحصل من سنوات المنفى على مادة أولية غزيرة أغنت كتاباته اللاحقة.

سمحت السلطات للأديب بمغادرة منفاه والإقامة في مدينة نوفغورود، التي عاش فيها عشر سنوات غنيَّة بالإبداع والإنتاج. وأخذ ينشر بغزارة وحيويَّة، ولاقت منشوراته الصحفيَّة وكتاباته القصصيَّة استحساناً لدى جمهور القراء، ففي عام ١٩٨٥، كتب روايته (في مجتمع غبي) وفي عام ١٨٨٦، ظهرت روايته المشهورة (الموسيقي الأعمى)، وكتابه (مقالات وقصص)، الذي أودعه قصصاً

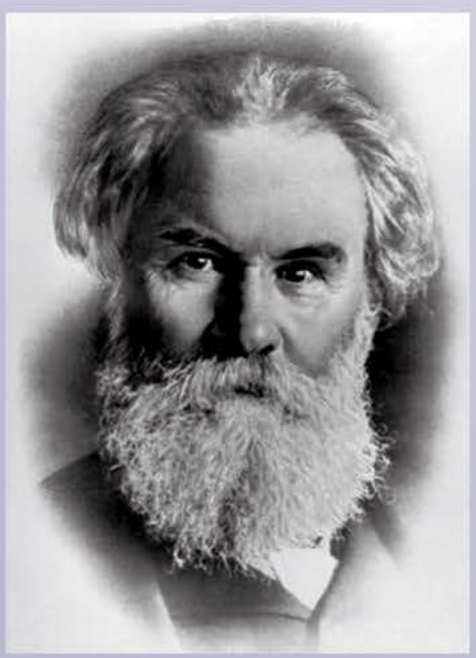

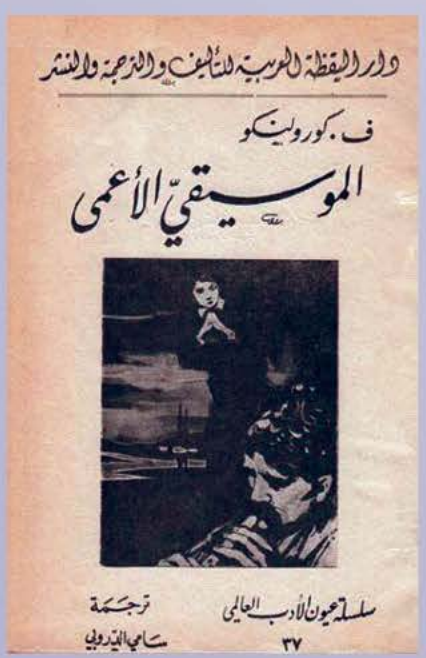

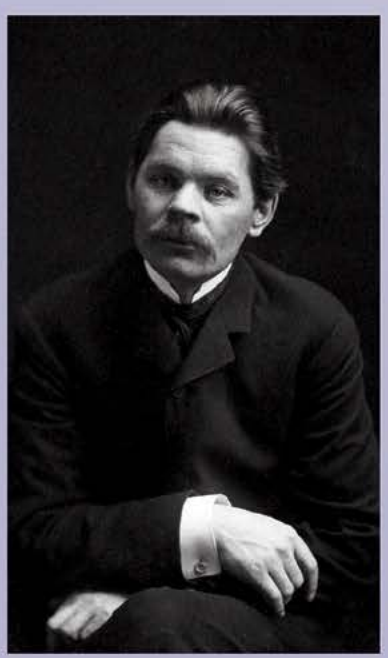

تتحدث عن تجربته في سيبيريا، وتكشف عن عمق معارفه في السيكولوجيا الإنسانيَّة، ولا سيَّما مشكلة تواصل الذات مع المحيط الاجتماعي.

وقد شكلت ذكريات الأديب عن طفولته في أوكرانيا وأسرته مادة أساسيَّة، أُغنيت بتجارب فكريَّة واجتماعية اكتسبها من معاناته وهو يحارب الظلم والبغي ويدفع الأثمان الباهظة لذلك. وتنقل كورولينكو في التسعينات كثيراً، وزار عدداً من مدن الإمبراطورية الروسية، كما زار الولايات المتحدة الأمريكيَّة عام ١٨٩٣، وكتب عن هذه الزيارة قصته الفلسفية الرمزية (بلا لغة)، التي نشرها عام ١٨٩٥. وفي تلك الأثناء كانت شهرته طارت في الآفاق، وتُرجمت أعماله إلى عدد من اللغات الأجنبيَّة.

عاد كورولينكو عام ١٩٠٠ إلى مدينة بولتافا في أوكرانيا ليقيم هناك نهائياً، وعمل فيها على إنجاز روايته الكبرى المعتمدة على مذكراته وسيرته الذاتية (سيرة أحد معاصريَّ) على طريقة كلٍّ من تولستوي وغوركي، وأنجز منها ثلاثة أجزاء، لكنَّ المنيَّة عاجلته دون إنجاز الجزء الرابع والأخير عام ١٩٢١.

انتُخب كورولينكو عام ١٩٠٠ عضو شرف في أكاديميَّة العلوم في بيتربورغ، لكنَّه غادرها بعد سنتين، احتجاجاً على فصل مكسيم غوركي منها. وقف كورولينكو موقف المؤيد من جميع الحركات الاحتجاجيَّة والثورات التي هبَّت في وجه الإمبراطور، وكان غزير الكتابة، لا يترك حالة سياسية أو اجتماعية دون أن يكتب عنها مقالة بقلمه الناقد، فكتب عن الفقر والجوع والتعسف، وكتب عن الظلم والاضطهاد والتعصب القومي، وكانت السلطات تتابع كلَّ ما يكتبه بحذر ورهبة، فقد أصبح كورولينكو بعد نشر كتابه "الموسيقي الأعمى"، من أكثر الشخصيات العامَّة شهرةً في روسيا، وأصبحت مقالاته وقصصه وكلماته متداولة بين الناس على المستويات كافَّة، واكتسب بهذه الشهرة حصانة خاصَّة جعلت السلطات الإمبراطوريَّة والسوفياتيَّة على حدٍّ سواء تراجع نفسها كثيراً وهي تتصدى لمواقفه المعارضة والجريئة، ممَّا شجعه إلى الإمعان في فضحها وفضح تعسفها وجورها وظلمها.

آزر كورولينكو ثورة البلاشفة في أكتوبر عام ١٩١٧، في بدايتها لأنها ثورة الفقراء والمظلومين، لكنَّها خذلت أحلامه وطموحاته بسرعة كبيرة، وكانت الأساليب التعسفية التي تتنافى مع قيم العدالة وحقوق الإنسان التي انتهجتها السلطات السوفياتية في بناء النظام الاشتراكي محط استياء كورولينكو وانتقاداته الشديدة، لكنَّه اتخذ الموقف الحاد منها بعد أن رأى وحشية الأطراف المتصارعة، بما في ذلك البلاشفة، في الحرب الأهلية التي أعقبت الثورة، فأدان بشدة وحشية الحرب العبثية، وأدان عسف البلاشفة وعنفهم، منطلقاً في

ذلك من إنسانيَّته المفرطة وتقديسه لحقوق الإنسان في الحريَّة والكرامة والعدالة، وقد انعكست إداناته هذه في كتابيه (رسائل إلى لوناتشارسكي) في العام ١٩٢٠، و(رسائل من بالتافا) في العام ١٩٢١. وبسبب مواقفه هذه حاربه البلاشفة الذين رأوا فيه، مثلهم في ذلك مثل كل الأيديولوجيين من بعثيين وإسلاميين، أداة بيد المتآمرين الخارجيين، وليس عجباً أن يرى لينين في إحدى رسائله إلى مكسيم غوركي ضرورة في وضع كورولينكو وأمثاله في السجن عدة أسابيع تحذيراً لهم من الاشتراك في المؤامرات الخارجيَّة التي تستهدف الثورة! لكنَّ كورولينكو الذي ثار في وجه الإمبراطور، وعانى مرارة المنافي، لم ترهبه تهديدات البلاشفة، فبقي يناضل حتى آخر لحظة من حياته دفاعاً عن الإنسان والحرية والعدالة.

عاش كورولينكو حياته مؤمناً بمبدأ تعلمه من أبيه القاضي أيام الطفولة، وهو إنَّ "الغنى الحقيقي والسعادة الحقيقيَّة لا يمكن أنْ يتحققا في الحياة إلا إذا تجاوز الإنسان ذاتَه وأنانيَّته، وبذل نفسه لخدمة الناس". لذلك لا غرابة في أنْ يطلق عليه معاصروه لقب (ضمير روسيا).

ما أحوجَ السوريين إلى ضمائر من هذا النوع!!

قصة

مهند الخالد

من مجموعته القصصية ساعات الليل

تحولات

شيء ما لم يكن مفهوماً في ذلك الصباح الباهت. لم تكن ثمة عصافير ... أو رنين ... أو نسمات. ولا حتى ثرثرة. تلك الثرثرة التي تبدأ بها صباحها، قبل أن تلقي بفتنتها على الكرسي خلف مكتبها الكبير، ولا أسئلتها الحميمة توزعها على نسرين وأحمد وولاء :

_ كيف حال أمك نسرين، تحسّنت انشا الله؟ تسحب كرسياً، تجلس قربها ، تهمس (إذا محتاجي مصاري لا تهتمي .... خبّريني)

تنهض ، تسبقها الزنابق إلى طاولة أحمد :

- ها...كيفو زلمة المكتب اليوم ؟

تجلس على زاوية الطاولة ، تعبث يدها بأوراق مرميّة فوقها ، تسأل عن أشياء كثيرة، تترك الموظف الشاب نهب قدّها الأربعيني الآسر ، وحنانها الدافق .

فوق طاولتها ترتّب الأشياء النائمة بانتظارها ، وقبل أن تبدأ بتفقّد بريدها تلتفت نحو ولاء :

- شو يا ليلى .. بدّو يشرّفنا قيس اليوم ؟؟ يقهقه الجميع فتصطبغ ليلى بالورود وتعبق بالحب .

من الشبّاك الشرقي العريض تتسرّب الخطوط الذهبية لسيّدة الأرض ، تفترش الحائط المقابل وتنعكس في سماء الغرفة فتختلط بعطرها ورنين صوتها وهو يتسرّب في القلوب التي تعزف سيمفونية الحياة في المكتب الإداري لشركة البناء .

يبتلع المراجعون الوقت فارضين إيقاعاً مربكاً لساعات النهار الطويلة ، وحدها مدام هدى تعرف كيف تمتصّ أنّاتهم ،وتلمُّ شكاويهم من الأختام والتواقيع بهدوئها وابتسامتها العذبة ، تمضي يومها في إتمام المعاملات واستكمال الأوراق ، تطير من مكتب إلى آخر مثل فراشة ، تشرح لموظّفيها ما خفي عنهم ، تمازحهم ، تشرف على أعمالهم ، وحين ينتصف النهار ، تسرق حفنة من الوقت ،تكفيها لتحضير قهوة زائرها اليومي الذي لم يحضر منذ يومين أو أكثر .

٢٠٠٦

في الخاصرة

عند قدميه الصغيرتين تكوَّرت .. وتساقط دفء عينيها :

- يقصف عمري .. تنكسر إيدي ان شالله

لكن سعيداً كان ينام ملء جفنيه عصفوراً أنهكه الطيران ، يطبق وروده السبع على حلمه المؤجل ، وخيوط شفيفة حمراء تراصفت على خده الطريّ يمرّ بينها خيط رفيع من ملح دموعه ، وآثاره عالقة على الوجنة الصغيرة .

عويل الريح في الخارج كان ينذر بالبرد ، دثّرته جيداً ، وخرجت....

- شو بدي إعمل بهالليل ؟؟؟؟؟

كان قلبها يحترق ....

لم تحتمل أصابعه وهو يلكز خاصرتها ذلك المساء ، صبيّة التمّت مع جاراتها حول الطاولة ، تدور القهوة بينهن ، يبصّرن .. يثرثرن ... ينثرن همومهنّ. وكنّ قد أوقفن دور الورق قليلاً ، وهنّ يستمعن للدّاية تقص عليهنّ ما حدث في ولادة زوجة الأستاذ :

- دخل علينا ونحنا مجتمعين عندها بالغرفة ، وصاح ، سعاد .. بدّك تفضحينا بالحارة ؟؟ اللّي راح مقطوع منّو النصيب .. كبّري عقلك .

- ماما .. ماما ...

أصابعه الطرية تنبش الخاصرة....

_ يقصف عمرو ما أقسى قلبو ... فوق همها ؟؟

- ماماااااااااااااا .. ماما بدّي هربـ

ابتلعت الهمهمات صوته الرفيع ، تنهّدن .. زفرن ... علت أصواتهن :

- شو معفّرة الحرمه.....

_ .....

-يقطع الحَبَل والأولاد

- ماما... يا ماما ... ماما .. بدّي ...

في خاصرتها وخز ممضّ ، الآن استشعرته تماماً ، ثمة دمعة عبرت صفحة خدها ، التفتت فجأةً نحوه :

- وسمّ ان شا الله .. انقبر إنت والهريسي .

حين هوت صفعتها على خدّه صرخت بها الداية :

- يكسر إيدك يا سعدة.....

لم تحتمل انتظار الصبح ، وضعته في حضنها ... أيقظته :

- قوم يا روحي قوم ..... جبتلّك هريسي ...

٢٠٠٨/٣/٧